



الجلسة العامة ١٤

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.
الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، التي اختتمت مؤخرًا.

يخيم على اجتماعنا اليوم وفاة الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو و ٢٢ من العاملين في الأمم المتحدة، الذين لقوا حتفهم أثناء تأديتهم واجبهم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وانضم إلى زملائي في تقديم تعازي الخاصة وتعازي حكومة وشعب زمبابوي إلى الأمين العام كوفي عنان والعائلات المنكوبة. وإزاء هذه المأساة والتطورات التي لا تبشر بالخير في العراق، لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بمعالجة هذه الدورة بوصفها مجرد دورة روتينية. وفي جوهر المأساة القائمة في تلك الدولة، هناك اعتداء غير مسبوق على الأخلاق وعلى عمل تعددية الأطراف في الشؤون العالمية تتمثل في مجلس الأمن، وهو الضامن الوحيد للسلم والنظام والأمن العالمي.

إن بعض الدول الغربية القوية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة بريطانيا، لجأت إلى شن حرب

خطاب السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وإني على ثقة بأن قيادتكم بالإضافة إلى خبرتكم السياسية والدبلوماسية الواسعة ستؤديان إلى نجاح أعمالنا خلال هذه الدورة. كما نعرب عن خالص تقديرنا لسلفكم، السيد يان كافان، على

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن علينا أن نرفض خريطة الطريق الحالية التي تنطوي على انفرادية صارخة، لصالح حكم يقوم على توافق الآراء في شؤون العالم. فما هو مستقبل العالم بدون الأمم المتحدة؟ نأمل أن يكون التحالف الذي ذهب من تلقاء نفسه إلى الحرب مع العراق بدون موافقة مجلس الأمن مستعداً الآن للاعتراف بأن هزيمة الآخرين لا تعني دائماً إقرار السلام وأن الحروب لا تنتهي بمجرد الإعلان عن انتهائها، لكنها تنتهي بتسويات عادلة. وفي الواقع، نأمل أن يكونوا قد تعلموا من أخطائهم المكلفة، وأن يكونوا مستعدين للسماح للأمم المتحدة بإعادة تأكيد سلطتها في السعي الأوسع للسلام والأمن في العراق.

وإن كان لنا أن نتغلب على الأزمات التي قد تسفر عن حروب فاجعة وانهيارات اجتماعية، وأن نحقق السلام والاستقرار مع العدالة، نحتاج إلى حكم عالمي إنساني بقيادة الأمم المتحدة، بعيداً عن الدولة أو الحكومة العالمية الأحادية. وهذا الحكم وحده كفيل بصنع السلام وبنائه، بل ويحفظ السلام للبشرية.

ونحن لا نريد أن يُقال إن زمبابوي تستمتع بانتقاد الولايات المتحدة وبريطانيا مجرد الانتقاد. إن انتقاداتنا تقوم على مبادئ سليمة وجوهرية. وينبغي ألا ننسى أن زمبابوي كانت في رئاسة مجلس الأمن عندما أذن بحرب الخليج الأولى. وقد وقفنا بثبات إلى جانب الأمم المتحدة وبلدان عديدة، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا، لإخراج العراق من الكويت. وفعلنا ذلك على أساس أن التوسع واحتلال دولة ذات سيادة لا يجوز، ولا يمكن أن يكون عادلاً أو مبرراً تحت أي ظرف. وأعجبنا بأسلوب استخدام القوة تحقياً لغايات عادلة، برعاية الأمم المتحدة. وغياب نفس هذه العناصر يفسر سخطننا وإدانتنا القوية لما يسمى بتحالف المستعدين الذي يبدو أنه لا يعترف بأن العراقيين

دون أهداف واضحة بمواجهة معارضة واضحة من بقية العالم، وكما نعلم الآن، بمعارضة واضحة من شعوبها كذلك.

هذه الحرب كانت وتبقى حرباً غير عادلة وغير مشروعة - غير عادلة لدرجة أنها ارتكزت وقامت على أساس مفردات خاطئة؛ غير مشروعة لدرجة أنها لم تحظ بموافقة الأمم المتحدة وحولت نفسها إلى احتلال فعال لشعب ذي سيادة.

لن يتحقق السلم العالمي أبداً في ظل ظروف الغزو والاحتلال الأجنبيين. ولن يتحقق الأمن والنظام في العالم أبداً عندما تُعلّق القوة الغاشمة المبدأ المقدس لتعددية الأطراف، الذي قمنا على أساسه بصنع وحفظ وصون السلام وتوسيع نطاقه منذ الحرب العالمية الثانية، وتستبدل به النزعة الانفرادية. إننا نقول للجمعية العامة ذلك بوصفنا شعباً ينتمي إلى قارة عانت من مصير مماثل في التاريخ الحديث، بل وبوصفنا شعباً أطاح باحتلال استعماري أجنبي بكفاح مكلف.

إنه منطوق غريب أن يدفع العراقيون ثمن رئيس سيئ، وحكومة سيئة، وحرب سيئة بالاحتلال وفقدان سيادتهم. دعونا نقول هنا لكل من بريطانيا والولايات المتحدة بصراحة تامة إن الشعب العراقي لا بد أن يستعيد الحق السيادي في تقرير شؤون بلده فوراً. وشأنه شأن جميع شعوب العالم، فإن حب هذا الشعب للحرية وحكم نفسه بنفسه لا يقل قوة وعمقا عن كراهيته للقيادة السيئة والحكومة السيئة. ومثل جميع شعوب العالم، فإن الشعب العراقي لا يريد أن يحتله ويحكمه تحالف أجنبي، مهما كانت قوة ذلك التحالف أو إرادته. لا شعب يريد ذلك، ونحن في أفريقيا نعرف هذا الأمر.

ومواجهة المعايير والممارسات والمقاصد القائمة لتحديات جديدة. وفي عالمنا اليوم، عالم القطب الواحد، ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعله إزاء أحد أعضائه الدائمين الذي تهدد تصرفاته سلام العالم؟

وفي وقت يطالب المواطنون في كل مكان بصوت أعلى في الحكم الوطني، لا بد لنا بوصفنا رؤساء للدول والحكومات أن نسعى، بدورنا، لتمثيل أكثر إنصافاً عن طريق إضفاء الصفة الديمقراطية على المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. وما يسري على إناث الإوز يسري بالتأكيد على ذكورها. فلا بد من أن يواجه الاستبداد الحالي في الحكم العالمي بتحدٍ قوي كيما يكون لجميع الأمم، كبيرها وصغيرها، صوت ورأي على قدم المساواة في الطريقة التي تدار بها شؤون العالم.

ولا بد من إضفاء الصفة الديمقراطية على مجلس الأمن، وهذا يعني إعادة النظر في تشكيله وفي أسلوب توزيع السلطات فيه، وبالتالي أسلوب ممارستها، داخل تلك الهيئة الهامة. ويسعدني أن التقرير الحالي للأمين العام، المعنون "تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، يتفق مع شواغلنا من أن "تكوين مجلس الأمن - الذي لم يتغير في جوهره منذ عام ١٩٤٥ - يبدو أنه مخالف للحقائق الجغرافية للقرن الحادي والعشرين" (A/58/323).

وفي ضوء هذه الحقيقة الساطعة، أصبح واضحاً أن قرارات مجلس الأمن، وهي ذات التأثير الحاسم على الأحداث التي تجري على أرض الواقع، قد فقدت شرعيتها على نحو متزايد في أعين العالم النامي.

وحتى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف باسمه الشائع البنك الدولي، واللذان كان سبب وجودهما تقديم المساعدات إلى البلدان النامية، فقد

والعالم كله ليسوا على استعداد لمباركة الأسلوب ولا الغاية التي تحققت.

إن عيوب المؤسسات الدولية القائمة في معالجة التحديات الحالية تشهد للأسف على المفاهيم المعيبة التي تقوم عليها في خضم الظروف المتغيرة. هناك مؤسسات عفا عليها الزمن تستند باسترخاء شديد إلى معايير تقليدية في التصدي لتحديات جديدة. وبعد عقود من هزيمة ألمانيا النازية، هل لا يزال العالم بحاجة الآن إلى التعويل على نظام يقوم على مبدأ مكافأة القوات المتحالفة لهزيمتها لألمانيا النازية وجلب السلام بعد الحرب العالمية؟

إن النظام الجماعي للأمم المتحدة يسمح في أساسه بمجموعتين من الردود. إن كانت دولة صغيرة هي التي ارتكبت العدوان وكان هناك إجماع بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يمكن أن تأتي الاستجابة جماعية. ومع ذلك، فإن اعتراض عضو دائم العضوية على ذلك، يمكن أن يستخدم حق النقض. ومن المنظور التاريخي، يمثل ذلك النهج إضفاء الطابع المؤسسي على شكل معين من أشكال النظام العالمي، أي النظام العالمي الذي قام مباشرة بعد حرب عام ١٩٤٥، والذي يحاول مكافأة قوى التحالف وتمكينها بوصفها الوحيدة القادرة على تحقيق سلام العالم. ولكن العالم قد تغير كثيراً منذ ذلك الحين. وبقدر ما بزغت أمم جديدة عديدة منذ ذلك الوقت، تطورت قوات التحالف أيضاً بشكل يجعلها ييسر قوى للإجحاف، ومن ثم يجعلها أخطاراً تهدد سلام العالم. إن القوة العالمية اليوم هي قوة القطب الأوحده.

وواقع اليوم هو أنه لا يمكننا معاملة منظومة الأمم المتحدة على هذا النحو. فالترتيبات المؤسسية القائمة كانت مفيدة لفترة محددة من الزمن، ولا بد من مواءمتها، وتحويلها أو حتى تعديلها بصورة جذرية مع تغير الظروف المادية

على رسم طريقنا إلى الأمام من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، وفقا للمعايير والأهداف التي وضعناها بأنفسنا.

وفي مجال التجارة العالمية، تؤمن زمبابوي بنظام تجاري متعدد الأطراف يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في النظام التجاري. ولذلك، كان من دواعي الأسف الشديد أن البلدان النامية في الجنوب وبلدان الشمال المتقدمة النمو لم تتمكن من حسم خلافاتها، الأمر الذي حال دون التوصل إلى نتيجة في اجتماع كانكون لاستعراض منتصف المدة لبرنامج الدوحة الإنمائي التابع لمنظمة التجارة العالمية. ونحن في الجنوب كنا على حق عندما رفضنا ما سمي بالمسائل الجديدة التي أصر الشمال على التفاوض عليها أولا. ونحث الشمال على أن يدخل في مفاوضات مخلصمة وأن يكف عن محاولة استخدام منظمة التجارة العالمية كأداة للهيمنة.

إن زمبابوي وغيرها من بلدان منطقتنا دون الإقليمية ما زالت في صراع مع آثار آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبغية مكافحة الوباء، أعلنته حكومتي حالة طوارئ وطنية. وقد بدأنا بتنفيذ برنامج وقاية على الصعيد الوطني، ومن أبرز عناصر البرنامج حملة توعية جماهيرية لتعميق الوعي بالمرض وفهمه. ونتيجة لهذه الحملة انخفض معدل الإصابة لدى الفئة السكانية النشطة جنسيا، التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٤٩ عاما، من ٣٥ في المائة إلى ٢٤ في المائة. ومن خلال جهودنا الوطنية جمع مبلغ ٨ مليارات دولار لمكافحة مرض الإيدز ويجري توزيع هذه الأموال عبر هيكل لا مركزي لتأمين وصولها حتى مستوى القرية. وندعو المجتمع الدولي إلى تكملة جهودنا.

إن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت خطيرة ومقلقة. ويستمر الصراع بلا توقف، مسببا تكاليف باهظة

خضعا لرغبات وأهواء الدول الكبرى. فمؤسسات بريتون وودز، بشكلها وممارساتها الحالية، صممت خصيصا لمنع البلدان النامية من رسم طريقها الإنمائي المستقل. والشروط الخارجية التي تضعها مؤسسات بريتون وودز وتفرضها البلدان القوية على من يستحق أو لا يستحق المساعدات، لا يقصد منها إلا خدمة المصالح الوطنية للدول الكبرى، ولتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة.

أليس من المفارقات العجيبة أن بلدا صغيرا كزمبابوي، بعد أن لبي استغاثة بلد مجاور كان يتعرض للعدوان - حتى باعتراف الأمم المتحدة - لم يمنح التمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لأنه قام بنجدة ذلك البلد المجاور؟ ويحدونا الأمل في أن الاعتراف الجديد الصادر حديثا عن البنك الدولي بأن إصلاح الأراضي هو في صميم عملية القضاء على الفقر، يشكل بداية لمنظور جديد من جانبه.

وعلى الرغم من المحاولة الأكيدة والناجحة لعرقلة برنامج إصلاح أراضيها، فإن المرحلة الأولى، ذات المسار السريع، التي أكدنا فيها من جديد حقنا السيادي على أرضنا كمورد رئيسي، قد استكملت بدرجة كبيرة، وهي تعطي الآن فوائد ملموسة لأغلبية الشعب. وهناك شعور جديد بالتمكين الذي يولد إحساسا سعيدا بالملكية، والذي أدى إلى نقل آلاف عديدة من العائلات من حالة التهميش التي كانت تعيشها قبل ذلك، إلى مكانة الاتجاه السائد في الاقتصاد. إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني لزمبابوي يعطي أولوية واضحة للزراعة كمحرك للإنعاش الاقتصادي والنمو. ونحن نتقدم باضطراب، مدفوعين بجهودنا الذاتية وبدعم من الدول ذات النوايا الحسنة. إننا مصممون على مواصلة التقدم والنجاح. ولقد رفعت لجنة استعراض الأراضي، التي أنشأها حكومتي مؤخرا لتقييم برنامج الإصلاح بكامله، النتائج التي توصلت إليها، مما سيساعدنا

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في تركيا.

السيد غول (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب لكم عن أحر التهاني على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وعن استعدادنا لتأييدكم الكامل. كذلك أود أن أشيد بالسيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

إن ذكرى الضحايا الأبرياء الذين فقدوا حياتهم أثناء أحداث أيلول/سبتمبر الرهيبة، وغيرهم من ضحايا الإرهاب في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي، ما زالت ماثلة بقوة في أذهاننا حتى هذا اليوم. كما أننا نحزن للخسارة الأليمة لزملائنا في الأمم المتحدة. فقد كان هؤلاء يعملون في خدمة المجتمع الدولي من أجل ضمان السلم ورفع لواء الكرامة الإنسانية في بغداد. وأما خسارة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، فقد كان لها وقع فاجع علينا بشكل خاص، ذلك أنه زار أنقرة قبل مجرد أسبوعين من موته، وتبين بعد ذلك أن تلك كانت الزيارة الأخيرة. إن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية. وبالتالي فإن من واجبنا أن نستأصل هذا الشر من على وجه البسيطة وبالسرعة الممكنة.

كما أنه يجب ألا ننسى أن هناك تحديات رئيسية أخرى ما زالت بحاجة إلى التصدي لها، وهي الفقر، والامية، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والكوارث البيئية، والأوبئة، مثل مرض نقص المناعة المكتسب الإيدز، ومسألة اللاجئين،

بالنسبة لطرفيه، بينما لا يأتي التصدي له من قبل المجتمع الدولي إلا على شكل إصدار أحكام عرضية، تسيء توزيع الاتهامات وفقاً لمصالح وطنية فردية. ومن الخطأ بشكل خاص الاعتقاد أن التسوية لا تأتي سوى عن طريق نفي قيادة الشعب الفلسطيني أو حتى القضاء عليها. إن الاغتيالات وأعمال القتل الخارجية عن اختصاص القضاء يجب رفضها كصيغة لتحقيق السلام.

وترحب زمبابوي بالتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن، والهادفة إلى تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تشجعنا بالزيادة في مستوى القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب الفصل السابع من الميثاق، وكذلك بفرض حظر على الأسلحة لمدة ١٢ شهراً على المناطق المضطربة في الجزء الشرقي من الكونغو.

كما نحث المجتمع الدولي على حشد الدعم لمبادرة السلام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الهادفة إلى تحقيق السلام في ليبيريا. وقد أكدت فترة الانتقال إلى السلام في ليبيريا أن الحلول الأفريقية لمشاكل أفريقيا ممكنة إذا ما توفرت النوايا الحسنة والدعم من المجتمع الدولي. ومن أجل توطيد عملية السلام، نناشد المجتمع الدولي التصدي للأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الليبري نتيجة للحرب الأهلية المنهكة.

إن بلدي ما زال ملتزماً بأداء دور إيجابي في جهود حفظ السلام المبذولة برعاية الأمم المتحدة. وبالفعل، قمنا حتى الآن بأداء دورنا على نحو كامل ورائع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به من فوره.

وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمجتمع المدني، والحكم السليم، والمساءلة، والمساواة بين الجنسين، وذلك وفقاً لأرقى المعايير التي حددها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتظهر النتائج أن القيم الوطنية والروحية يمكن أن تنسجم انسجاماً تاماً مع مستويات الحياة المعاصرة. والاندماج في العالم لا يمكن أن يتم بدون جعل القيم والتقاليد منسجمة مع التحديث والحياة المعاصرة.

وبناء على هذه التجربة التركيبية التي اكتسبت أهمية متزايدة، وعلى غنى علاقاتنا مع المجتمع الدولي، قررت تركيا أن ترشح نفسها لعضوية مجلس الأمن للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

إن الحالة في الشرق الأوسط ستبقى ذات أهمية أساسية بالنسبة لتطور البيئة الدولية خلال الفترة القادمة. ولا نعتقد أن منظمة الشرق الأوسط محكوم عليها بالتراجع والمعاناة إلى الأبد. فقد كان الشرق الأوسط مهداً للحضارة التي نعمت بالسلام والرخاء على مدى قرون. ولذلك، نرى إمكانية تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تنعم بالأمن والتعاون والرخاء. واليوم هناك حاجة ملحة إلى إطلاق بداية جديدة في المنطقة. فالوضع في العراق، والصراع العربي الإسرائيلي، هما في صلب الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن الأحداث التي وقعت هذا العام حققت بداية عهد جديد للعراق. وكلنا بحاجة إلى مساعدة الشعب العراقي في مهمته الجسيمة المتمثلة في بناء مستقبل يتسم بوحدة العراق، وحرية، وحكمه الديمقراطي ورخائه. وبالتالي فإن من المهم بدرجة كبيرة لمجلس الأمن أن يتفق على ولاية تلي احتياجات الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق. إن العراق جارٍ قريب. ومستقبل هذا البلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الاستقرار في المنطقة.

والأجبار غير القانوني بيني البشر، وعدم المساواة بين الجنسين، والفساد، والعنصرية وكرهية الأجانب وغيرها.

وفي البيئة الأمنية العالمية الجديدة، هناك حاجة واضحة وملحة إلى تقوية المنظمات والمؤسسات الدولية. وتأتي الأمم المتحدة في رأس قائمة هذه المنظمات. فالتحديات الكثيرة التي يواجهها العالم اليوم تؤكد الدور الرئيسي للأمم المتحدة، كما أبرز الأمين العام هذه الحقيقة بكل بلاغة. وينبغي مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تغيير هذه المنظمة الفريدة كي تتماشى مع حقائق الحياة الدولية في عالم اليوم. فالعالم بحاجة إلى أمم متحدة تنسم بقدر أكبر من تمثيلها للأعضاء، وفعاليتها في العمل، وكفاءتها في أداء مهامها.

ومن خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، تمكنت تركيا من أن تجمع على مدى الأعوام خبرة واسعة في التعاون الإقليمي، ومهمة حفظ السلام، ومنع نشوب الصراعات. كما أننا أظهرنا إرادتنا القوية في حل القضايا الثنائية التي شابت سياستنا الخارجية. واليوم نقيم علاقات جيدة مع بعض البلدان المجاورة التي كانت لنا صعوبات معها في الماضي القريب. كما أننا نبذل قصارى جهدنا كي نسهم في حل المشاكل القائمة في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان والقوقاز.

ومن أجل تشجيع الانسجام فيما بين الحضارات، عقدنا اجتماعاً بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في العام الماضي في اسطنبول. وفي العام القادم تستضيف اسطنبول مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكذلك الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن الإصلاحات الداخلية التي تطبقها تركيا على الصعيد الوطني، تعكس الجهود المتواصلة لتعزيز الديمقراطية،

إن السياسة الإقليمية لبلدي تشكلها رغبته في تحقيق سلام عادل وتعاون أكبر في المنطقة المحاورة لنا. وقد حددتُ بالفعل نهجنا فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وكانت منطقة البلقان، التي تقع إلى الغرب منا، تعيش في حالة اضطراب إلى وقت قريب. ونعمت تلك المنطقة بسلام واستقرار نسبيين في العامين الماضيين. واضطلعت المنظمات الدولية، وبشكل خاص، منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدور رئيسي في ذلك التحسن الكبير. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في رصد الحالة في أجزاء معينة في المنطقة على أساس مستمر، نظرا لأنها تمثل مصدرا محتملا لزعزعة الاستقرار.

إننا مصممون على زيادة تعزيز علاقاتنا مع اليونان في إطار العملية الراهنة للحوار البناء. ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، كما أبرزه زميلي اليوناني، السيد بابانديو، في البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم، وقد قطعنا بالفعل شوطا كبيرا. وإننا مقتنعون بأن الحوار الجاري وجو الثقة المتبادلة الناجم عنه سيخدمان مصالح اليونان وتركيا على حد سواء.

وترغب تركيا رغبة صادقة في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تنشئ شراكة جديدة في قبرص. وما فتئت هذه المسألة مستمرة منذ عام ١٩٦٣. ولن تساعد محاولات تشويه الحقائق في الجزيرة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وما زلنا نؤيد مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة. وينبغي أن تقوم أي شراكة جديدة في قبرص على أساس التوصل إلى حل وسط بين القبارصة الأتراك واليونانيين وعلى المساواة في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحافظ أية تسوية على طابع المنطقتين في الجزيرة وأن تضمن أمن الشعب القبرصي التركي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، نحن نشهد من جديد، دورة الإرهاب والعنف التي ترهمن كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام. ونرى أن استعادة قنوات الاتصال والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي المهمة الأشد إلحاحا التي نواجهها الآن. ونعتقد أن إرسال رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب إلى المنفى لا يمكن أن يخدم أي غرض مفيد. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى مراجعة موقفها. وفي الوقت نفسه، نحث الجانب الفلسطيني على بذل كل جهد ممكن من أجل منع وقوع مزيد من الهجمات الإرهابية. إن لتركيا علاقات وثيقة مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، ونحن مستعدون للمساهمة في تنفيذ خريطة الطريق، التي لا نرى وجود أي بديل عنها. كما أننا مستعدون للمساهمة في تحسين البيئة الأمنية حسبما يتطلب الأمر، وكذلك في تخفيف ظروف المعيشة القاسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

ومن أجل إحراز تقدم، ينبغي أن نستخدم الموارد استخداما رشيدا، وعلى نحو يعود بالفائدة على الشعوب، كما أظهرت حالة العراق. والحاجة إلى الإصلاح ليست أمرا جديدا في الشرق الأوسط. ولكن ما قد يكون جديدا هو الإدراك المتزايد بأن التقدم إنما يتوقف على عوامل سياسية واجتماعية بالإضافة إلى عوامل اقتصادية. إن عددا من بلدان الشرق الأوسط تقوم باتخاذ خطوات تدريجية نحو إنشاء مؤسسات ذات تمثيل أوسع وخاضعة لقدر أكبر من المساءلة. وهذه البلدان تستحق تشجيع المجتمع الدولي.

إن العالم في حاجة إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وليس في حاجة إلى انتشارها. وقد اعترفت بالمنطق القائم عليه هذا الرأي الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى زيادة العضوية في اتفاقات وأنظمة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولأن تركيا تقليديا صديق حميم لأفغانستان، فقد أسهمت لأعوام عديدة في إعادة تأهيل ذلك البلد. إننا سعداء لأن عملية برلين قد نفذت حتى الآن بنجاح، بالرغم من العديد من الصعوبات. ونشيد بأداء الإدارة الانتقالية في هذا الصدد. وسيتوقف نجاح عملية برلين إلى حد كبير على تقديم دعم أكبر من المجتمع الدولي.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن إرساء الاستقرار العالمي ما لم يعزز السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتنعش التوجهات الأخيرة في إدارة الأزمات في أفريقيا، فضلاً عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أملنا في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تركيا عازمة على أن تبقى مساهماً رئيسياً في السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا وخارجها. وتنتهج تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد نشطة في مختلف المناطق. ونؤمن بالدور الحيوي للأمم المتحدة وصلاحياتها المتزايدة في البيئة الدولية الراهنة، كما أننا ملتزمون بتعزيز فعالية منظمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأوزنابل فيل غوف، وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن الجمعية العامة تجتمع في ظل المأساة التي وقعت في الشهر الماضي والتي قتل أو جرح فيها موظفو الأمم المتحدة في بغداد. وتدين نيوزيلندا إدانة صريحة تلك الأعمال الإرهابية الوحشية والمتمردة. فالأمم المتحدة بالرغم من كل شيء كانت في العراق لتحسين ظروف الشعب العراقي وللمساعدة في إعادة السيادة العراقية.

إننا نحزن لخسارة جميع الذين قتلوا. وعلى وجه الخصوص، أشيد بسيرجيو فييرا دي ميللو، الذي عمل

وفي المرحلة الحالية للحالة في قبرص، فإن من الضروري تهيئة أساس للمفاوضات الموضوعية. وينبغي اغتنام الفرصة التي هيأتها آخر اقتراحات للرئيس دنكتاش، المصممة للتغلب على عدم الثقة بين الجانبين. وفي الواقع، فإن جانب القبارصة اليونانيين ينبغي له، بدلا من محاولة استغلال توقع انضمامه الانفرادي إلى الاتحاد الأوروبي، أن يتصرف بروح من حسن النية وأن يساهم في العملية التفاوضية. ولا بد من رفع جميع حالات الحظر والقيود المفروضة على جمهورية شمال قبرص التركية على سبيل الأولوية.

وتمثل القوقاز منطقة أخرى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا. ويجب أن تنتهي الصراعات القديمة العهد هناك، كما ينبغي أن تعطى علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فرصة حقيقية للازدهار. وما زالت مشكلتنا ناغورني كاراباخ وأبخازيا تعرضان للخطر الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وتتوقع تركيا من أرمينيا أن تمتثل امتثالا كاملا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية عاجلة وعادلة للصراع في ناغورني كاراباخ. وستساهم التسوية السلمية لهذا الصراع في تطبيع العلاقات التركية الأرمنية وفي التعاون الإقليمي. وفيما يتعلق بالصراع الأبخازي، فإن تركيا تعتقد أنه ينبغي التوصل إلى تسوية سلمية في إطار سلامة أراضي جورجيا وسيادتها ووحدتها السياسية.

وما زالت الروابط التاريخية والثقافية الوثيقة مع آسيا الوسطى تشكل إحدى ركائز رؤيتنا الأوروبية الآسيوية. وقد طورنا علاقات ثنائية متبادلة الفائدة مع دول آسيا الوسطى منذ استقلالها. وينبغي أن نبذل جهودا كبيرة لتحسين الاستقرار والأمن الإقليميين والاستمرار في دعم هذه الدول بهدف المزيد من إدماجها في المجتمع الدولي. وجميعنا نعلم أن أمن آسيا الوسطى متلازم مع الأمن العالمي.

بفعالية شديدة في بؤر الاضطرابات في العالم، بما فيها تيمور - ليشتي، حيث عملت نيوزيلندا إلى جانبه ونمت إعجابا كبيرا بمقدرته وعزمه.

ولم تكن هذه هي المناسبة الأولى التي استهدف فيها موظفو المجتمع الدولي، بالرغم من أنها كانت الأسوأ. ويفيد التاريخ بأنها لن تكون الأخيرة.

ولكي تنجز الأمم المتحدة عملها بفعالية، لا بد لها أن تتفاعل مع المجتمعات المحلية، لا أن تعمل من وراء أسلاك شائكة وحواجز أسمنتية. وموظفوها هم بالأساس مدنيون عزل من السلاح. ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نفعل ما هو أكثر لحماية الذين نقوم بتوظيفهم للعمل بالنيابة عنا.

وقبل تسعة أعوام كانت نيوزيلندا تشغل موقع الصدارة في إنشاء اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقد فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٥. ومما يؤسف له أن مجرد ثلث الأعضاء أصبحوا منذ ذلك الوقت طرفا فيها. ونحن نحث كل البلدان الآن على أن تفعل ذلك.

وتعتقد نيوزيلندا أنه ينبغي توسيع الاتفاقية لتغطي كل الحالات التي يقوم فيها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها بأنشطة لحفظ السلام أو أنشطة إنسانية أو لها صلة بتقديم المساعدة.

لقد شهدنا خلال العام الماضي هجمات إرهابية، بما في ذلك الهجمات في الدار البيضاء، والرياض وجاكرتا، وكذلك في بغداد.

وفي الشهر القادم تحل الذكرى السنوية الأولى للهجوم الإرهابي في بالي الذي فقد فيه أكثر من ٢٠٠ شخص أرواحهم. وقبل عامين، كانت هذه المدينة نفسها ضحية لاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، التي راح ضحيتها

وتتعدى محفل جزر المحيط الهادئ بشكل جماعي للتحديات الأمنية، بما فيها الإرهاب، والجرائم عبر الوطنية والتحديات التي تتعرض لها السلامة والاستقلال الوطنيون.

إن أية حملة فعالة ضد الإرهاب تتطلب تعاونا دوليا بشأن المعلومات والتدابير العسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

وتدرك نيوزيلندا أنه بينما نركز على أعراض الإرهاب، يجب أن يعمل المجتمع الدولي معا للتصدي للظروف التي تنميه. ونحن نرحب بالمبادرة الترويجية لتعزيز تحليل أسباب الإرهاب. وليست هناك ببساطة أية غايات يمكن أن تبرر موت وتشويه أشخاص ضعاف أبرياء.

لقد ظلت نيوزيلندا تؤيد، منذ عام ١٩٧٢، وضع نظام دولي شامل لتجريم الإرهاب. وآمل أن تتمكن الأمم المتحدة من التحرك قدما بشأن هذه المسألة وتبرم الاتفاقيات الشاملة للإرهاب النووي.

إلا أننا ينبغي، عند مكافحة الإرهاب، أن نتجنب تقويض القيم التي نسعى إلى التمسك بها. وينبغي ألا يصبح الكفاح ضد الإرهاب عذرا لتبرير أعمال لا تتفق مع المعايير الدولية للإنسانية.

إن نيوزيلندا تعمل على تعزيز وإكمال القدرات الأمنية القائمة داخل منطقة المحيط الهادئ. ونشارك في عدد من الأنشطة، بما فيها إقامة أنظمة أمن للحدود ووضع تشريع نموذجي لمجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبقى على التزام مستمر تجاه أفغانستان، حيث تواصل حكومة الرئيس كرزاي مواجهة تحديات كبرى. وسيكون تحسين الأمن خارج كابول عنصراً حاسماً في تحقيق الاستقرار السياسي لأفغانستان.

ومما يحقق مصالحنا جميعاً أن نساعد في إحياء أفغانستان - ليس من أجل رفاه الشعب الأفغاني فحسب، وإنما أيضاً حتى لا يكون بوسع الإرهابيين أن يعملوا بحرية داخل حدودها.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، تولت نيوزيلندا قيادة الفريق الإقليمي لإعادة البقاء في مقاطعة باميان. ويسرني أننا تمكنا من إظهار دعمنا لحكومة أفغانستان الانتقالية بهذه الطريقة.

إن الكابوس المشترك بين كل الدول هو أن تجد أسلحة الدمار الشامل أو المواد التي يمكن أن تصنع منها، طريقها إلى ترسانات الإرهابيين. وإمكانية وقوع أسلحة نووية في أيدي الإرهابيين هي أسوأ الاحتمالات ذات الآثار المروعة. ويجب أن نعمل كل شيء ممكن لمنع ذلك من أن يحدث.

وإمكانية حيازة جماعات إرهابية لأسلحة نووية في ازدياد، حيث يتواصل ارتفاع أعداد وأنواع هذه الأسلحة، والدول التي تحوزها. ولهذا الأسباب وغيرها، فإن القضاء على هذه الأسلحة أمر حيوي.

إن نيوزيلندا هي الرئيس الحالي لمفصل جزر المحيط الهادئ، الذي استضافته في الشهر الماضي. وقد أيد الزعماء تأييداً قوياً البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة في جزر سليمان - وهي مثال ملموس على عمل المنطقة معاً لمساعدة أحد أعضائها لاستعادة الأمن، والاستقرار، والتقدم لشعبه.

ولقد انضمت نيوزيلندا إلى أعضاء مفصل جزر المحيط الهادئ الآخرين في الاستجابة إلى طلب قدمته حكومة جزر سليمان لتقديم المساعدة في المجال العسكري ومجال الشرطة بغية القضاء على أعمال مجرمين مسلحين مسؤولين عن التدهور الحاصل في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في جزر سليمان. ولا تزال عملية تقودها الشرطة تعمل بنجاح لاستعادة حكم القانون والاستقرار الاقتصادي.

وفي الدول الفاشلة أو الضعيفة، تفتقد الحكومات في كثير من الأحيان القدرة أو الإرادة لممارسة السيطرة على أراضيها، وهذا يمكن أن ينشئ فراغاً في السلطة تستغله المنظمات الإرهابية والمجرمون للحفاظ على ملجأ آمن، ومنشآت للتدريب وقواعد لشن عمليات إرهابية.

والبعثة الإقليمية لتقديم المساعدة تسير بطريقة رائعة حتى الآن وتلقت دعماً قوياً من شعب جزر سليمان. إنه حل ينبع من منطقة المحيط الهادئ لمشكلة في منطقة المحيط الهادئ. والتعاون والالتزام من جانب دول المحيط الهادئ للاستجابة للاحتياجات الأمنية الإقليمية، تحت مظلة مفصل جزر المحيط الهادئ، هما نموذج يمكن أن تعتمده مناطق أخرى.

وبيانات التأييد التي أصدرها الأمين العام ومجلس الأمن لهذا العمل الإقليمي، المتخذ وفقاً للميثاق، تلقى الترحيب. ونحن نحث الأمم المتحدة على تقديم المساعدة حيثما تستطيع إلى عملية إعادة بناء الهيكل الاجتماعي لذلك البلد واقتصاده.

ونحن نرحب بالمبادرات الخاصة بدفع العملية السياسية والدستورية إلى الأمام.

إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٠ (٢٠٠٣) يعترف بالدور الحيوي للأمم المتحدة، وبضرورة أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة تامة في جهد إعادة الإعمار. وبينما يجب أن تقع المسؤولية عن الأمن حتماً على قوات التحالف، فإن تعددية الأطراف توفر أفضل الإمكانيات وأكبر مشروعية لعملية عودة العراق إلى حكم نفسه بنفسه.

ولقد أعلنت نيوزيلندا مساهمات كبيرة لإعادة الإعمار وأعمال الإغاثة الإنسانية. وهذه تتضمن نشر فريق من الهندسة الخفيفة تابع لقوات الدفاع النيوزيلندية للعمل في مهام إنسانية وأخرى لإعادة الإعمار إلى جانب فرقة المهندسين التابعة للمملكة المتحدة في جنوب العراق. وقد ساعدنا في عمليات نزع الألغام وقدمنا إسهامات من خلال وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وما زالت نيوزيلندا ترى الأمم المتحدة أفضل أمل لدينا للوصول الجماعي إلى المبادئ الواردة في الميثاق. وتكمن قوة الأمم المتحدة في أنها تجمع بين جميع بلدان العالم على قدم المساواة من أجل التصدي للمشاكل المشتركة. وقد تحسنت حياة الملايين من الناس في أرجاء العالم بفضل الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة. وليست تيمور الشرقية إلا نموذجاً قريباً لفاعليتها حين تدعمها إرادة مشتركة في العمل.

وفي الوقت ذاته، ندرك جميعاً ضرورة إصلاح المنظمة. وقد دعانا الأمين العام لدى افتتاحه هذه الدورة إلى النظر فيما إذا كانت قواعد وصكوك هذه المؤسسة المتعددة الأطراف ما زالت تخدم أغراضنا جيداً. ونحن نناقش إصلاح

وتناشد نيوزيلندا كل البلدان الالتزام بالمعاهدات المتعددة الأطراف لترع السلاح وتحديد الأسلحة والانضمام إليها.

إن برنامج كوريا الشمالية النووي المعلن يثير قلقاً بالغاً. ونحن نحث كوريا الشمالية على استئناف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعملية الحوار المتعددة الأطراف الراهنة طريق إيجابي نحو الأمام. ونحن نشي على الصين لتيسيرها ذلك.

وإيران، أيضاً، يجب أن تنصاع لرسالة المجتمع الدولي القوية، وتتخذ الخطوات العاجلة المطلوبة لاستعادة الثقة بسلامة نواياها النووية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتعلق بتزع السلاح النووي بنفس القدر. ويجب احترام الالتزام الذي قطعته على نفسها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن أسلحتها النووية، وتؤكد مجدداً بصورة قاطعة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠.

وعلى الدول النووية مسؤولية خاصة في هذا الخصوص. ويجب أن تضرب المثل على مكافحة الانتشار. واتخاذ خطوات مفيدة نحو نزع السلاح الدائم سيضيف إلى سلطتها الأدبية في أن تطلب من الآخرين عدم تطوير قدرتهم لإنتاج أسلحة نووية.

ولقد كان لغزو العراق أثر كبير على هذه المنظمة. ونحن نأسف لأنه لم يكن ممكناً اختلاف وجهات النظر في مجلس الأمن.

وإعادة إعمار العراق، واستعادة سيادته وإعادة بناء الهيكلين السياسي والاجتماعي لضمان حياة أفضل للشعب العراقي هي المسائل الحاسمة الآن.

ويسرني أيضا أن أخص بالذكر في هذه المناسبة سعادة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يستحق منا خالص التقدير والشكر والاحترام على ما يقوم به من عمل دؤوب.

يمر العالم اليوم بمرحلة صعبة وحرحة وبالغة التعقيد على صعيد العلاقات الدولية والتحويلات السياسية والاستراتيجية التي تحكم هذه العلاقات وتحدد أهدافها وعناصرها، من خلال بروز مجموعة جديدة ومعقدة ومتشعبة من المشاكل والأزمات العالمية والإقليمية الحادة، يتعين علينا جميعاً أن نعمل بسرعة وجديّة على معالجة جذورها وأسبابها، والعمل دون تفاقمها واتساعها.

وهذا ما يستدعي منا العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة، وتفعيل مؤسساتها، وتزويدها بالمطلوبات الأساسية التي تحتاجها لتنفيذ مهماتها في مختلف أنحاء العالم. وفي الدرجة الأولى، فإنه من الواجب والضروري أن تتوفر الإرادة السياسية التي لا بد منها لإتاحة المجال أمام هذه المنظمة الدولية لتحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها، وخاصة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي عليها مسؤولية أساسية لتحقيق هذه الأهداف، بما يؤدي إلى تمكينها من القيام بعملها في ظل ديمقراطية حقيقية تعكس الأوضاع الدولية الجديدة، وتعبّر بحق عن مصالح وآمال جميع شعوب العالم من دون استثناء أو تفضيل.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعو إلى ضرورة الاتفاق على صيغة جديدة تضمن إصلاح تشكيل مجلس الأمن وتحديث نمط عمله باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة أولاً وأخيراً عن السلم والأمن الدوليين. فالتشكيكة الحالية لهذا المجلس، وأساليب عمله، وطريقة اتخاذ القرار فيه، لا تفي بالحاجة الدولية المطلوبة، ولا تتيح الفرصة المنشودة للدول الأعضاء

لمجلس الأمن منذ عقد تقريباً. وحن الوقت لنجعل هذه المؤسسة التي صُممت في عصر سابق، لعدد أصغر من الدول، أكثر تمثيلاً واستجابة لأعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم حالياً ١٩١ عضواً. ونرحب بإنشاء فريق لمناقشة المسائل الرئيسية الأساسية المتعلقة بدور المنظمة في المستقبل. وسوف يلزم للدول الأعضاء أن تلقي جانباً المصلحة الذاتية والخلافات للتوصل إلى اتفاق بشأن النتائج التي يتوصل إليها الفريق ولترجمتها إلى أعمال.

ذلك أن الأمم المتحدة أنشئت منذ ثمانية وخمسين عاماً في أعقاب الموت والدمار اللذين خلفتهما حربان عالميتان. وكانت الرؤية لدى مؤسسيها تتمثل في منظمة تحدد قواعد لتنظيم السلوك الدولي، ومعها إجراءات لإنفاذها من خلال العمل الجماعي. وأضفي على الأمم المتحدة مشروعية فريدة وسلطة فريدة لحل الصراعات. ومهما كانت أوجه القصور فيها، فهي لا تزال منظمة لا غنى عنها.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في إيجاد الهياكل وتوفير الإرادة السياسية التي تمكنها من تحقيق العالم الذي ينعم بالسلم والعدل والرخاء الذي تأمل فيه البشرية وتوقعه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر.

الشيخ آل ثاني (قطر): يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للدورة الثامنة والخمسين للأمم المتحدة، متمنيا لكم ولهيئة أعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد يان كافان، رئيس الدورة السابقة على الجهود القيّمة التي بذلها في تسيير أعمال الجمعية العامة.

قيادته السياسية الجديدة، من خلال انتخابات ديمقراطية حرة تعبر عن طموحاته وتمثل آماله ورغباته. كما أننا نرحب في هذا المجال بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية المؤقتة التي انبثقت عنه، باعتبار ذلك خطوة إيجابية ومهمة نرجو أن تساهم في تحقيق الانتقال المنشود إلى مرحلة تكريس الديمقراطية في ذلك البلد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية وتأهيلها، من خلال وضع دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة، وسرعة إنهاء الاحتلال على أساس جدول زمني محدد، وعودة العراق إلى احتلال المكانة التي يستحقها في جواره وفي الأسرة الدولية.

كما أننا ندعو، في هذا الإطار، إلى ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً أساسياً ومؤثراً في مساعدة العراق على تحقيق هذه الأهداف. كذلك فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم، بصفة عاجلة، بالمساهمة في تقديم كل ما من شأنه المساعدة في إعمار العراق، وتقديم ما يحتاج إليه العراقيون في شتى المجالات، من أجل بناء عراق جديد يتسم بالديمقراطية والمساواة، واحترام حقوق الإنسان.

وهنا لا بد من الإشارة، في إطار تطوير البنية التحتية للتعليم العالي في العراق، إلى أن سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، المبعوث الخاص للنوايا الحسنة والتعليم العالي في اليونسكو، قامت بمبادرة سامية في خطاب ألقته أمام المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الذي عُقد في مقر اليونسكو في باريس، دعت فيه إلى تأسيس الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق، ليقوم بتقديم المساعدة الفورية وطويلة الأجل لإعادة تنمية التعليم العالي في العراق الشقيق. وكانت دولة قطر أول المتبرعين لهذا الصندوق بمبلغ ١٥ مليون دولار.

كما أن بلادنا تساهم في الجهود الدولية لإعمار العراق. وقد وضعت برنامجاً خاصاً لذلك يشمل بناء

في هذه المنظمة للإعراب عن وجهات نظرها حيال قضايا حيوية ومصيرية تمسنا جميعاً.

لقد شعرنا في دولة قطر بالصدمة والحزن حيال الاعتداء المروع الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في العاصمة العراقية بغداد، والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا الأبرياء من موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا يقومون بتنفيذ مهمتهم الإنسانية هناك، وفي مقدمتهم الممثل الشخصي للأمين العام السيد سيرجيو دي ميلو، إلى جانب العديد من الضحايا في صفوف المواطنين العراقيين. وهذا العمل الإرهابي البشع يمثل، في رأينا، نوع التحديات وحجم التهديدات الجسيمة التي تحيط بعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، سواء في العراق أو في أنحاء مختلفة من العالم. كما أننا ندين بشدة العملية الإرهابية التي تعرض لها مقر الأمم المتحدة في العراق في بداية هذا الأسبوع.

إن الوضع المأساوي الصعب الذي يشهده العراق الشقيق في الوقت الحاضر هو وضع يحتم علينا جميعاً أن نتعاون من أجل مساعدة الشعب العراقي على تجاوزه والتخلص من آثاره وتداعياته. ولا بد لي هنا من العودة إلى التأكيد على الثوابت الأساسية التي ينطلق منها موقفنا حيال الأزمة العراقية والوسائل الكفيلة بمعالجتها. فنحن نؤكد على الدوام حرصنا على وحدة وسيادة العراق، أرضاً وشعباً وكياناً، وعلى تمسكنا بحق العراقيين في تقرير مصيرهم واستعادة استقلالهم وسيادتهم، وإعادة بناء وإعمار وطنهم، والعيش بكرامة وحرية على أرضهم. ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى نجاح الجهود الدولية الهادفة إلى تثبيت الأمن والاستقرار في العراق، وناشد قوات التحالف العمل على تحقيق هذا الهدف الجوهري، وتكثيف جهودها، بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات الدولية المختصة، بما يمهد لعودة الحياة الطبيعية إلى البلاد، ويفسح المجال أمام ممارسة الشعب العراقي، بكل فئاته وتياراته، حقه الطبيعي المشروع في اختيار

التجويد والإذلال والإهانة، وهدم المنازل، والتوقف عن بناء الجدار العازل الذي تعمل السلطات الإسرائيلية على تشييده حاليا.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشير إلى البادرة الإيجابية التي شهدناها خلال الأيام القليلة الماضية من جانب الحكومة الليبية لإغلاق ملف قضية لوكربي، التي تمت بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية بهذه القضية، وفي إطار مؤسسات الأمم المتحدة، مع الإشارة أيضا إلى تجاوب الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية مع الجهود التي أثمرت في النهاية، وأدت إلى التوصل إلى هذا الاتفاق.

إن ظاهرة الإرهاب والتطرف كانت وما زالت تشكل أهم التحديات التي تواجه العالم. وإننا إذ نعرب عن رفضنا المطلق وإدانتنا لهذه الظاهرة الهدامة أيا كان مصدرها ودوافعها ومنطلقاتها، وكافة الأشكال والصور التي تتخذها، نؤكد وقوفنا مع المجتمع الدولي ودعمنا له، فيما يتخذ من خطوات وإجراءات للقضاء على الإرهاب، وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار الدوليين.

إن الديمقراطية، بما تمثله من مشاركة مسؤولة في عملية اتخاذ القرار السياسي، وبما تنطوي عليه من بناء لمؤسسات الدولة والالتزام بحكم القانون فيها، وما تنتجه من قدرة على المحاسبة وتقويم الأداء في المؤسسات الحكومية، والإشراف على حسن سير شؤون البلاد وحقوق المواطنين فيها، هي الوسيلة المثلى لتحقيق أولويات التنمية والتطوير الوطني، وأهداف التحديث والإصلاح التي تصبو إليها شعوبنا ومجتمعاتنا.

واستنادا إلى هذه المبادئ، أجرت دولة قطر مؤخرا استفتاء شعبيا على دستور سياسي، أعطى للمرأة حقها في المشاركة السياسية، سواء بالترشيح أو الانتخاب في البرلمان الذي يتم انتخابه لأول مرة عن طريق صناديق الاقتراع، كما

مستشفيات ووحدات سكنية وتعليمية. ولدينا في أفغانستان أيضا برنامج خاص للمساهمة في إعادة الإعمار، بلغت تكاليفه حتى الآن ٦٢ مليون دولار.

يأتي الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، في مقدمة النزاعات التي باتت من الضروري والملمح أن نعمل على التوصل إلى حل شامل ونهائي وعادل لها، لا سيما في ضوء التدهور المستمر والمتسارع الذي تشهده المواجهة الدامية الدائرة منذ سنوات بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أننا كنا قد رحبنا في دولة قطر بخارطة الطريق. كما أعربنا عن دعمنا وتأييدنا للجهود التي قامت بها اللجنة الرباعية للبدء بتطبيق خارطة الطريق وتنفيذ بنودها المحلية، وعلى أساس التوصل إلى الرؤية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش كأساس للحل النهائي المتمثلة في إقامة دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب، على الرغم من جميع الصعاب والعراقيل والنكسات التي واجهتها هذه الجهود خلال الأسابيع الماضية. كما أنه من الواجب علينا أن نؤكد هنا، بصورة جازمة، على أن تطبيق بنود خارطة الطريق لا يمكن أن يتم من جانب واحد فحسب، وهو الجانب الفلسطيني، بل إنه يفرض على الجانب الإسرائيلي أيضا الوفاء بالتزاماته والتقييد بالإجراءات المطلوبة منه في هذا الإطار. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي وأعضاء اللجنة الدولية الرباعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التدخل ومضاعفة الجهود والضغط من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ ما هو مطلوب منها، مقابل التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ ما هو مطلوب منه. وهذا يعني توقف قوات الاحتلال الإسرائيلية عن ممارسة عمليات الاعتقال، ورفع حصارها المفروض على الأراضي الفلسطينية، وتمكين المواطنين الفلسطينيين من العيش بأمن وسلام وكرامة على أرضهم، والتنقل بحرية في مناطقهم، ووضع حد لسياسة

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. فانتخاب أصغر دولة بالإجماع، منذ إنشاء الأمم المتحدة، لتولي هذا المنصب لا يدل على الثقة التي تضعها الدول الأعضاء في قدرتكم فحسب، ولكنه يدل أيضا على اعترافها بالدور الحساس الذي تقوم به الدول الصغيرة في العملية المتعددة الأطراف. ونحن سعيون بارتقائكم إلى هذا المركز الرفيع، ونود أن نؤكد لكم أن بوسعكم، لدى اضطلاعكم بمسؤولياتكم، الاعتماد على دعم لا يتزعزع لا من سانت لوسيا فحسب، بل من جميع البلدان الصديقة في منطقة البحر الكاريبي بأكملها. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى سلفكم، السيد يان كافان، الذي سبّر أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بمهارة فائقة أثناء سنة من أكثر السنوات مشقة واضطرابا.

في ١٩ آب/أغسطس، أصيب العالم مرة أخرى بصدمة وإحباط وهو يشهد الهجوم الشائن على مكتب الأمم المتحدة في بغداد وإزهاق أرواح موظفي الأمم المتحدة الموجودين فيه. وقد أضافت محاولة ثانية في هذا الأسبوع إلى الخسائر. وأقدم إلى أسرة الأمم المتحدة وأيضا إلى الوفود الممتلئة هنا الذين ذهب مواطنوهم ضحية لتلك الهجمة العنيفة خالص تعازي بربادوس حكومة وشعبا.

ونتوقف هنا لكي نشيد بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الموظف الدولي والدبلوماسي من الطراز الأول. وقد جاء موته في وقت لا يستطيع العالم تحمّله. ونشاطر الأعضاء الحزن لفقدانه مثلما نحزن على جميع من قضوا نحبهم معه في خدمة شعب العراق.

وفي خضم الاضطرابات والمذابح التي صارت من سمات الحياة اليومية للملايين العديدة في مجتمعنا العالمي، كان

نظم العلاقة بين الحكومة والشعب وفصل بين السلطات الثلاث.

وفي ميدان حقوق الإنسان أنشأت دولة قطر لجنة مستقلة تعني بمسائل حقوق الإنسان، وترفع توصياتها إلى الجهات المعنية بالدولة، بغرض تطوير وتحسين التمتع بالحريات المدنية. وحيث أن الانتقال إلى مرحلة الوعي بالحقوق المدنية، يتطلب بالدرجة الأولى تطوير التعليم والارتقاء بمستوياته، وتعميمه ليشمل كافة قطاعات المجتمع، فقد قمنا بإعادة هيكلة التعليم، كما تم افتتاح فروع لبعض الجامعات العريقة من بعض الدول المتقدمة في دولة قطر.

إن ما نطمح فيه يتركز فعلا في التأكيد على دور هذه المنظمة الدولية، وفي تعزيز موقعها وتفعيل قدراتها. فمن خلالها نأمل أن تتمكن من إرساء العلاقات الدولية على أسس التفاهم والتعاون والمصالح المشتركة. ومن خلالها أيضا نأمل أن نتوصل في يوم من الأيام إلى تسوية الأزمات والتزاعات، والتخلص من تهديدات العنف والقوة والإرهاب، والتوقف عن تبيد الموارد والطاقات على الحروب والصراعات، وتركيزها في المقابل على أهداف التنمية والتقدم والرخاء، تماما مثلما نطمح في بناء عالم جديد قائم على مبادئ العدل والمساواة والحرية والديمقراطية والتعايش السلمي بين جميع شعوبه وأمه وحضاراته. إنه طموح كبير تستحقه شعوبنا وأجيالنا الناشئة والمقبلة، وهو طموح تتمسك به، وندعو إليه، لأنه يشكل الأولوية المثلى لبناء عالم المستقبل الذي ننشده ونتمناه، والذي نأمل في الوصول إليه يوما ما، كمجتمع دولي وكأسرة عالمية واحدة تعيش على هذا الكوكب، بعون الله ومشيئته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيلي ميلر، الوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

التقليدية للأمن يقتصر تماما على الإطار المتعدد الأطراف الذي لا يلجأ إلى العمل العسكري إلا حينما لا يمكن تحقيق السلام عن طريق الدبلوماسية على الرغم من بذل أفضل الجهود.

ومنذ نهاية الصراعات المتعلقة ببناء الإمبراطورية الأوروبية، شهدت منطقتنا الكاريبية عصرا من السلام والاستقرار يتواصل عن طريق تركيبة بسيطة ولكنها أكيدة المفعول، ألا وهي التمسك بما نتشاطرته؛ والتسامح حيال اختلافاتنا؛ والاحترام المتبادل لسيادتنا؛ والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون. ونود أن نوصي بهذه التركيبة لمن يجدون السبيل إلى التعايش السلمي بعيد المنال.

وتظل بربادوس راسخة في التزامها بمبادئ تعددية الأطراف وبالقيمين بعدم وجود مؤسسة دولية أخرى أكثر ملاءمة أو تأهلا لتحقيق المطالب المختلفة للسلام والأمن العالميين وللتنمية أكثر من الأمم المتحدة. وبوصفنا أعضاء في هذه المنظمة، فنحن على ثقة بأن صوتنا سيعلو على الرغم من صغر حجمنا أو قوتنا الاقتصادية. ولذلك، ورغم أنه قد لا تكون لدينا القدرة على التأثير على المواقف عن طريق القوة العسكرية أو الاقتصادية أو حتى السياسية، فنحن متمسكون بحقنا في الإعراب عن آرائنا بشأن أي قضية تقلقنا ومن دون أي عوائق.

إن الأمم المتحدة ليست طرفا ثالثا منفصلا عن الحكومات الأعضاء بل هي محصلة أعضائها وهي ملكهم وهم يتشاطرون جميع المزايا والمشاكل والمسؤوليات الجماعية المترتبة على ملكيتهم لها. وبربادوس تؤيد وجهة النظر التي عبر عنها الأمين العام ببلاغة حينما ذكر أن "الأمم المتحدة قائمة، ليس فقط كنصب تذكاري جامد لتطلعات عصر سابق، ولكن كعمل في مرحلة تطور - غير كامل، مثلما

هذا الهجوم على الأمم المتحدة مفزعا على نحو خاص في قسوته وكانت نيته مقبضة. ومثلما أكد أميننا العام: "بل كان أشد ما تعرضت له الأمم المتحدة على مر تاريخها. إذ جاء متعمدا وبالغ الفظاعة". وأشد السخريات فظاعة أن يتم التفكير في هذا الهجوم وتنفيذه على منظمة لنا فيها جميعا مصالح، ومنظمة تجسد المبادئ والأفكار والقيم التي نتشاطرهما جميعا والغرض الرئيسي منها هو السلام.

وخلال العام الماضي، وقفت البيئة العالمية على حافة الفوضى. وقد شهدنا أحداثا متزايدة من اللجوء إلى العنف ومن العقاب بوصفها الردين الأوليين لتسوية الصراعات، وشهدنا تراجع الدبلوماسية وتعددية الأطراف إلى مصاف التفكير بعد وقوع الواقعة.

ومن ضمن المشاكل الأصعب على الحل التي يواجهها المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٣ وما بعده هي الانقسامات والشكوك والريبة التي ظهرت منذ غزو العراق الذي قاده الولايات المتحدة. وواجهنا بوصفنا دولا أعضاء في أسرة الأمم هذه هو كفالة أن نظل ملتزمين تجاه الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة التي يمكن أن نخرجنا من دائرة العقاب الحالية إلى مسار السلام المستدام. وبينما نبحث عن سبل للتصدي الجماعي تكون ملائمة للتهديدات غير التقليدية للأمن البشري، فإن مهمتنا الماثلة أمامنا تتمثل في إيجاد نهج شامل ومتعدد الأطراف للأمن في جميع جوانبه، وأن نكرر مجددا الأهمية المستمرة لهذا المفهوم في جدول الأعمال العالمي.

إن التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة في هذه البيئة التي تظللها الشكوك متعددة وفي بعض الأحيان هائلة. ونحن نفتقر إلى الخبرة المالية الضرورية لكي نتصدى للأزمات الاقتصادية بالسرعة والحسم الضروريين. وليس لدينا القوة العسكرية. ولذلك فسبيلنا الوحيد للتصدي للتهديدات

الإصلاح وراء حدود نيويورك ليصل عميقا إلى المؤسسات المالية الدولية ألا وهي منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وجميع الهيئات الأخرى التي تسعى إلى وضع معايير السلوك للمجتمع الدولي من دون المشاركة الكاملة لذلك المجتمع في عملية اتخاذ القرار.

وإذا كان هناك وجه قصور واحد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فقد كان عدم قدرته على وضع نظام جديد للحكم المالي الرشيد لعكس مسار أوجه القصور والاختلال التي حدثت في الماضي - نظام دائم بدرجة كافية لكي يخدم الأجيال القادمة. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر مجددا النداء الذي أطلقه في مونتييري رئيس وزراء بربادوس الرايت أونزال أوين آرثر، من أجل إنشاء سلطة نقدية عالمية تعتمد على القواعد لكي تشرف على الأسواق الحالية المالية وأسواق رأس المال المعقدة على نحو أفضل من إشراف مؤسسات بريتون وودز، وإنشاء منظمة عالمية للضرائب للإشراف على التعاون الدولي بشأن أمور الضرائب عبر الحدود.

وعلى الرغم من التزام جميع الدول في مونتييري بوضع إطار عمل عالمي لتيسير إجراء حوار شامل حول الأمور المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن الضرائب، لم يتحقق تقدم كاف. وبينما تشجعنا المقترحات الأخيرة بتعزيز فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية ونؤيد هذه المقترحات، فهذه الجهود غير كافية لتوفير إطار حكومي عالمي وشفاف وشرعي بحق للنهوض بالتعاون فيما بين جميع الدول بشأن المسائل الضريبية.

كذلك، تعتقد بربادوس أنه ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يشارك الآن في الكفاح الهام ضد غسل الأموال. وينبغي أن تقود هذا الكفاح هيئة دولية تمثل تمثيلا حقيقيا

يتعين أن تكون جميع المطامح البشرية، ولكنه قادر على التكيف والتحسُّن“. ونحن مساءلون جميعا عن أوجه قصورها ويجب أن نسعى لتحسينها.

وبقدر ما تمثل الأمم المتحدة جهودنا الجماعية في آلية عالمية للحكم الرشيد، فهي مسؤولة عن مزايا ممارسات الحكم الرشيد. ذلك لأننا نؤمن أن الحكم الرشيد مهم على الصعيد الدولي بنفس قدر أهميته على الصعيد الوطني. وقد يكون العامل الأهم في النهوض بالتنمية وتقليل عدم المساواة والدفع إلى الأمام بقضية السلام.

ولذلك ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعيد مجددا التزامنا بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة. وهناك حاجة ماسة إلى مبادرات إعادة تنظيم جريئة وجادة، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نجد أنماطا للتنسيق الفعال لإعطاء زخم جديد لمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت في العقد الماضي والتي انخفض مستواها في معظم الحالات إلى بنود دائمة على جدول الأعمال السنوي لهذه الهيئة وإلى قرارات مليئة بالعبارات الرنانة تؤكد الوضع الراهن.

ويجب أن نصمم، أثناء هذه الدورة وفيما بعدها، على اتخاذ إجراءات ملموسة صوب جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وصوب كفاءة أن تتخطى الجمعية العامة السياسات الرمزية المتمثلة في إصدار قرارات إلى العمل الشاق للتفاوض من أجل إحداث تغيير.

ومن أكبر مصادر القلق المتواصل لنا هو أن العديد من المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن وضع القواعد التي تحكم المجتمع العالمي، سواء في مجال السلام والأمن أو التجارة أو التمويل والتنمية، مقيدة بهيكل وتقليد معين لتنفيذ ولايتها على نحو خال تماما من الديمقراطية والشفافية. ولذلك يجب أن يمتد

وقد صدر عن ذلك المؤتمر برنامج عمل بربادوس، الذي ما زال حتى يومنا هذا النموذج الأساسي للتنمية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. و بربادوس، التي ارتبط اسم العملية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية باسمها، تعلق أهمية كبيرة على عقد الاجتماع الدولي، في العام المقبل في موريشيوس، لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

إننا نعتقد أن التحديات المتعلقة بحالة الضعف والتنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما عبر عن ذلك برنامج عمل بربادوس في جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أصبحت تلقى تفهما أكبر من قبل المجتمع الدولي. ووفقا للتقديرات، قامت الدول الجزرية الصغيرة نفسها، منذ عام ١٩٩٤، بتنفيذ ما يناهز ٧٠ في المائة من الأعمال والتدابير اللازمة وفقا لبرنامج عمل بربادوس. والاستعراض الذي سيجري في موريشيوس سيكون فرصة هامة لاستعراض التحديات الجديدة ولتحديد موارد إضافية لدعم التنفيذ.

إن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات يعتبر حوارا رفيع المستوى ينشد مجتمعا جديدا، يتميز بجزية الوصول الكلية إلى المعلومات - لصنع وجمع ونشر المعرفة. إنه يعني استخدام التكنولوجيا التقليدية والجديدة، وخاصة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كأدوات ضرورية لتحسين الخدمات، ولتشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة، سعيا إلى عالم أكثر سلما، ورفاهية وعدلا. إننا نؤيد المبدأ القائل بأنه ينبغي لمجتمع المعلومات الجديد أن يخدم مصالح جميع الدول والشعوب. وكذلك، ينبغي لمجتمع المعلومات أن يسعى، عن طريق التكنولوجيا المتاحة، إلى تمكين أضعف الفئات في المجتمع وإلى إزالة الفوارق القائمة داخل الدول وفيما بينها.

جميع بلدان العالم في أسرة الأمم المتحدة. إننا نشيد بالعمل الهام الذي قامت به في هذا المجال فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وستظل تلك الهيئة، كما كانت دائما، فرقة عمل ذات دور محدود، وعضوية أكثر محدودية، حيث يقتصر عدد الأعضاء فيها على ٣١ بلدا.

إن اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة غسل الأموال تحت رعاية الأمم المتحدة سيكون خطوة هامة في هذا الاتجاه. وستحقق هذه الاتفاقية، في حال اعتمادها، توافق آراء دولي حقيقي بشأن مسألة غسل الأموال ضمن الإطار العالمي للأمم المتحدة، حيث تُخدم، بإنصاف ومساواة، مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء، من خلال القيام بجهود مشتركة لمكافحة الجرائم الدولية. وسوف تكون الاتفاقية المقترحة مكملة لاتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وللأمن الاقتصادية الأحدث عهدا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبهذا الصدد، نعتقد أن أهم العبر التي استخلصناها من تجربة كانكون، هي أن الاستراتيجيات والحلول التي تتجاهل شواغل واحتياجات البلدان النامية، أو التي تخفق في تحليل انعكاسات هذه الحلول على الضعفاء، سيكون مصيرها الفشل. إن الاحتياجات الخاصة للبلدان الصغيرة، التي لا تملك أية إمكانية للتأثير على سير التجارة العالمية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند صياغة القواعد الجديدة لتحرير التجارة. وعدم القيام بذلك سيعرض المجموعات الضعيفة في الأسرة العالمية إلى خطر التهميش بواسطة نظام متعدد الأطراف كان يفترض فيه أن يقدم الفوائد للجميع. ومن الضروري تركيز الاهتمام من جديد على برنامج الدوحة الإنمائي، وبرنامج العمل للاقتصادات الصغيرة.

سيشهد العام المقبل الذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن أسلحة الدمار الشامل هي الخطر المباشر الآخر، وقد تكون أشد خطراً إذا وقعت في أيدي الإرهابيين.

وبالإضافة إلى هذين الخطرين، نحن نواجه الأخطار التي وصفها الأمين العام، كوفي عنان، بـ "الأخطار اللينة": الفقر والمجاعة، والتدهور البيئي وأوبئة الدمار الشامل مثل مرض نقص المناعة/الإيدز، والملاريا والسل.

والقاسم المشترك بين هذه الأخطار أنها لا تتوقف عند الحدود الوطنية، وغالبا ما تصيب آثارها المدمرة مجموعات من الدول وقارات بأكملها، أو حتى الكوكب الأرضي بأسره. ولذلك لا يمكن مواجهة هذه الأخطار إلا بالعمل الجماعي. والإنقاذ والتنفيذ هما أساس العمل الجماعي.

ولكن هل لدينا الإمكانيات للقيام بهذا العمل؟ هل النظام المتعدد الأطراف الحالي، بمؤسساته وقواعده، قادر على الرد على "التحديات المطلقة" و "التحديات اللينة" التي نواجهها؟ أشك في ذلك. فلنأخذ مثلاً تفاقم خطر انتشار الأسلحة النووية. هل نسمح لعدد قليل من الدول بأن ترفض القواعد التي وافقت عليها ١٨٧ دولة؟ وهل ندع أنفسنا عرضة لخطر تحول بعض الدول إلى مصادر لتزويد المنظمات الإرهابية بأسلحة نووية؟ كلا، لا يمكننا أن نفعل ذلك. وإذا كانت القواعد الموجودة اليوم لا تمكن من الحيلولة دون تعرض البشرية للخطر، علينا إذا إحكام هذه القواعد. وعلينا أن نكون مستعدين للعمل بصورة جماعية لجعل هذه القواعد نافذة. لذلك، أرحب باقتراح الرئيس بوش بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً ملزماً لإحكام قواعد عدم الانتشار. وأقترح أن نبني على النظم القائمة لمراقبة الصادرات وأن نجعلها عالمية وملزمة من الناحية القانونية. وهذا النهج يتمشى مع المثال الناجح لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يشتمل على تعهدات ملزمة للدول باتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب.

لا تزال مسألة عبور السفن المحملة بالمواد النووية في البحر الكاريبي بدون حل. ومن وقت إلى آخر نتلقى الدراسات والتحليلات الساعية إلى طمأنتنا على سلامة هذه السفن وحمولاتها. ولكن بالرغم من هذه التأكيدات، نعلم جميعاً بأنه لا توجد ضمانات بأن الإرهاب الدولي سيستمر في تجاهل هذا الهدف الهام، أو أنه لن يقع حادث مروع. إن وقوع انفجار هائل على ظهر إحدى هذه السفن التي تعبر منطقتنا سيهدد استمرار وجود الدول المتاخمة لمنطقة الحادث. والحل الأمثل لهذه المسألة هو وقف نقل المواد النووية عبر البحر الكاريبي، لأن احتمالات الخطر في هذا المجال ستكون وخيمة العواقب.

لقد دعوتكم، سيدي الرئيس، في الخطاب الذي افتتحت به دورة الجمعية العامة، إلى العمل بدلا من التراخي. وهذا الوقت الحافل بالأحداث العالمية يتطلب منا الشجاعة والتصميم ونحن نواجه تحديات هائلة تنتظرنا. وقد لا يكون متوقعا منا أن نكمل المهمة، ولكن لا ينتظر منا أيضا أن نتقاعس عنها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لصاحب السعادة، السيد جاب ج. دي هوب شيفر، وزير خارجية هولندا.

السيد جاب ج. دي هوب شيفر (هولندا): إن موت سيرجيو فييرا دي ميلو وزملائه يترك فراغا رهيبا. وفقدان هذا العدد الكبير من الموظفين المتفانين في خدمة الأمم المتحدة، في مقرها في بغداد، يملأنا بالصدمة والأسى والقلق. إن هذه الفعلة الفظيعة وغيرها من الهجمات القاتلة، التي شاهدناها في العامين الماضيين، تشكل دليلا مرعبا على أن العالم المتحضر أصبح هدفا لهجمات الإرهابيين الشرسة. فالإرهاب خطر مباشر علينا جميعا، وعلى البشرية جمعاء.

واعتماد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان اعتماداً كبيراً على الإسهامات الطوعية أمر يقلقنا بدرجة كبيرة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يتلقى مكتبه اعتماداً أكبر من الميزانية العادية للأمم المتحدة. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مهمة أساسية للأمم المتحدة.

وإذ أتكلّم عن حقوق الإنسان، لا شك أن الإرهاب ذاته من أخطر التهديدات للديمقراطية وللمتمتع بحقوق الإنسان. فالإرهابيون يسعون إلى تدمير الديمقراطية والحريّة والتسامح. فإنّ ضحينا بتلك القيم في كفاحننا ضدّ الإرهابيين، نكون قد أوقعنا أنفسنا في أيديهم.

وإنّ جاز لي أن أتكلّم للحظة بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بإمكانني أن أوّكد لكم أن التجربة أظهرت أن السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد يمكن أن يدعم بعضها بعضاً في إطار استراتيجية أمنية أشمل. والمحكمة الجنائية الدولية مثال آخر على كيفية ضمان احترام المعايير الدولية في الحالات التي تتخلف فيها الحكومات الوطنية عن فعل ذلك.

أما بالنسبة للاتجار في البشر، وخاصة النساء والأطفال، فإنني أتشاطر مع الرئيس بوش الشواغل التي أعرب عنها. لقد كان محقاً فيما أجراه من مقارنة بالرق. وفيما يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنّ الخطر الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والنساء والأطفال له الأولوية القصوى. وقد اتخذنا بالفعل تدابير ملموسة، فاعتمدنا خطة العمل التي أعدتها المنظمة لمكافحة الاتجار في البشر باعتبارها أداة لحماية شعوبنا. ويمكن أن تكون هذه الخطة نموذجاً لعمل يتم على مستوى العالم.

وثمة عناصر أخرى لكفالة نظام متعدد الأطراف أكثر قوة، من بينها إيلاء المزيد من الاهتمام لمنع نشوب الصراعات، وتحسين استخدام الجزاءات، أو "الجزاءات الذكية"، وتطوير نظام عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنشاء آلية دائمة للتفتيش تكون تحت تصرف مجلس الأمن، مثلما اقترح الرئيس شيراك.

إنّ زيادة قوة التدابير المتعددة الأطراف أمر ضروري أيضاً في تعاملنا مع الدول المنهارة. وقد أثلج صدري الاستعداد المتزايد من جانب المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير أكثر حزمًا. وليبريا محك لذلك. وتقرير الإبراهيمي قد بين لنا الاتجاه الصحيح. فعمليات حفظ السلام لن تكون فعالة إلا إذا استندت إلى ولاية قوية، يتم تنفيذها في الميدان بالكامل وبدعم كامل من الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجلس الأمن. والدول الخمس الدائمة العضوية تتحمل مسؤولية خاصة عن السلم والأمن العالميين بحكم عضويتها الدائمة في المجلس، كما تقتضي النبالة.

لقد أصبحت الأمم المتحدة الآن في بؤرة المناقشات بشأن العراق. وعلينا أن ننحي جانباً خلافاتنا الماضية فيما يتعلق بالعراق. ومن المهم الآن أن يدعم المجتمع الدولي الشعب العراقي في جهوده لإعادة إعمار بلده. وأثق بأن مجلس الأمن سيتوصل إلى اتفاق، في أقرب وقت ممكن، بشأن ما ننشده جميعاً، أو بعبارة أخرى تثبيت الاستقرار، والأمن، ونقل السيادة إلى حكومة عراقية شرعية. وذلك سيسمح للأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى بأن تقدم إسهامها الذي لا غنى عنه لمستقبل أفضل للشعب العراقي.

إننا نحتاج أيضاً إلى أمم متحدة أقوى من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بمزيد من الفعالية. وأنا أشعر بالأسف لأننا لم نكن على مستوى توقعات المقيهورين.

الأمم المتحدة عن ذلك. فالتفاعل بين الأمم المتحدة، من جهة، وبين المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من جهة أخرى، آخذ في الازدياد. وهناك مجال كبير لتكثيف ذلك التفاعل، الذي يتوخاه الميثاق.

وكما أكدت الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في بيانها قبل بضعة أيام في هذه القاعة، يمكن للأمم المتحدة أن تُعوّل على الاتحاد الأوروبي في سعيها إلى تقوية روح تعددية الأطراف. وهولندا بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بيان الرئاسة تأييداً كاملاً. وتركيز الاتحاد من جديد على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في سياسته الخارجية والأمنية مثال لرغبتنا في أن تكون جهودنا المشتركة في الطليعة.

واسمحوا لي الآن أن أركز على الجمعية العامة. فلنأخذ على سبيل المثال كيفية تعاملنا مع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. علينا أن نربط الجمعية العامة بالواقع. فبدلاً من التعامل مع ٢٣ قراراً، ألا يجدر بنا أن نحاول استجماع قوتنا في رسالة أساسية أكثر تركيزاً، يدعمها الجميع، رسالة تدعو إسرائيل والفلسطينيين معا إلى وضع حد لسفك الدماء والعنف والتنفيذ المباشر لخارطة الطريق باعتباره السبيل السليم الوحيد لإقرار السلام الدائم؟ إن الاتحاد الأوروبي سيواصل بذل كل جهوده، إلى جانب شركائه في اللجنة الرباعية، لمساعدة الفلسطينيين وإسرائيليين على إدراك تلك الغاية. وآمل أن تسهم الجمعية العامة في ذلك.

ينبغي أن تصبح الجمعية العامة أكثر فعالية. ولست بحاجة إلى تكرار ما تعرفونه جميعاً عن التداخل بين بنود جدول الأعمال أو عدم أهمية بعضها، وتكرار المناقشات والقرارات، وسيطرة منطق القاسم المشترك

ومع ذلك، ثمة سبب آخر للحاجة إلى قيام نظام قوي متعدد الأطراف، هو أنه لا بد لنا من كسر حلقتي الفقر والعنف اللتين نشهدهما في أجزاء عديدة من أفريقيا. وهذا يعني استعادة الاستقرار والنظام كشرط مسبق لإعادة الإعمار والتنمية. ويتطلب ذلك أيضاً نهجاً متكاملًا. وتحقيقاً لذلك، ستشئ حكومة بلدي صندوقاً لتثبيت الاستقرار يتصدى للتحدي المزدوج المتمثل في التنمية والأمن. وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين التنمية والأمن، ينبغي أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية في صميم سياساتنا. وستظل هولندا ملتزمة بتخصيص نسبة ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وأدعو جميع البلدان إلى تنفيذ التزامات مونتريري. إلا أن التنمية لا تنحصر في المساعدة، فهي ترهّن أيضاً بتحرير التجارة. وأشعر بحجبية أمل لأن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون لم يتمخض عن أي نتائج.

إن مشروعية قرارات مجلس الأمن أصبحت موضع شك لأن تكوين المجلس لم يعد يعكس الواقع الجغرافي السياسي في عالم اليوم. إلا أن توسيع العضوية ليس حلاً في حد ذاته. فالفعالية قد تقع بسهولة ضحية للسعي إلى المشروعية. وبغية استعادة المشروعية، لا بد من تفاعل أفضل بين أعضاء المجلس وكامل أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي أن يمثل أعضاء مجلس الأمن قطاعات الرأي العام العالمي الواسعة ذات الصلة.

وإنني أتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي لنا أن ننفق وقفة جادة للنظر في الهيكل القائم للمؤسسات الدولية. فالكثير من المنظمات الأخرى التي أعرفها جيداً، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (وآمل أن أعرف المنظمة الأخيرة على نحو أفضل في المستقبل القريب)، تشهد الآن عملية إعادة تعريف لأدوارها في ظل ظروف متغيرة جذرياً. ولا يمكن أن تتأخر

السابقة. كما أعرب عن تقديري للأمين العام، كوفي عنان، على قيادته الحكيمة وسعيه المتواصل لتعزيز فعالية دور الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

على الرغم من الآمال والتطلعات الإنسانية المنشودة مع الألفية الجديدة، ما زال هناك العديد من القضايا الإقليمية والدولية لم يتم التوصل إلى حل لها، وباتت تشكل شاغلنا الرئيسي لما تمثله من تهديد للأمن والسلم الدوليين، ولسلامة الاستقرار والتنمية ورفاهية الشعوب التي تستمد استمراريتها من احترام ونفاذ أحكام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية المختلفة.

إن الأحداث المؤسفة التي يشهدها العالم اليوم هي امتداد طبيعي لتداعيات الحقبة التاريخية السياسية الماضية، التي سادتها الصراعات والاحتلال والاستبداد والظلم البشري وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الحروب وما خلفته من تسابق على التسلح بشتى أنواعه على حساب التنمية البشرية والاقتصادية والبيئية. ولمواجهة واحتواء هذه التحديات وتداعياتها، يتطلب الأمر إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، خاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تعزيز وتطوير التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي يمثل أولوية حيوية ليس لدول وشعوب المنطقة فحسب، وإنما للعالم أجمع. لذا، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو في إطار العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، على انتهاج سياسة خارجية قائمة على التعايش السلمي، وتدابير بناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل على حل النزاعات، وإنهاء الاحتلال

الأذن. وإسهاماً في التحسين، قدم بلدي تقرير "غرينتري"، الذي كان محصلة حلقة دراسية جمعت بين ممثلين من دائرة واسعة من البلدان. ويهدف تقرير "غرينتري" إلى استعادة الجمعية العامة لمكانتها اللائقة في قلب مسرح المداولات العالمية بشأن مشاكلنا المشتركة. ونحن على يقين من أننا إذ نبذل ذلك الجهد، يمكننا أن نعول على قيادة وحكمة رئيس الجمعية العامة.

وتؤيد حكومة بلدي تماما قرار الأمين العام بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة. ونحن نتطلع إلى توصياته بالنسبة لدورة الجمعية العامة للعام المقبل. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا نكتفي بالجلوس والانتظار. ولا بد للدول الأعضاء الآن من أن تنخرط في المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح التي عرضها علينا الأمين العام.

وبغية إبطال مفعول الأخطار التي نواجهها وترك عالم أفضل للأجيال المقبلة، علينا أن نقرن الأقوال بالأفعال. علينا أن نعمل وأن نعمل معا. ونحتاج إلى قواعد واضحة ومؤسسات قوية - مؤسسات تكفل احترام قواعد اللعبة المتعددة الأطراف وتعزيزها وإنفاذها. نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف له أسنان؛ نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف قادر على العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، سانت لوسيا، بأخلص التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأتوجه بالشكر إلى سلفكم، معالي السيد يان كافان، لما بذله من جهود قيّمة في إدارة أعمال الدورة

لقد شهد العالم منذ الدورة الماضية العديد من المتغيرات السياسية والأمنية المؤثرة في علاقاتنا الدولية، ولا سيما تلك المتصلة بمسألة الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي، وما آلت إليه من نتائج وتطورات تقوض دعائم الأمن والاستقرار والنماء في المنطقة والعالم. ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يقلقها استمرار معاناة الشعب العراقي الشقيق، وتفاقم أوضاعه الإنسانية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤكد على أن الأمن والاستقرار في العراق، وعودته إلى الخطيرة الدولية، لن تتحقق إلا بتضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة الشعب العراقي الشقيق على إصلاح مؤسساته الدستورية والإنمائية، وتمكينه من إدارة شؤونه الداخلية وعلاقاته مع المجتمع الدولي ومع الدول المجاورة ليقوم بدوره التاريخي والمسؤول في المنطقة.

وعليه فإننا نحدد ترحيبنا ودعمنا لجهود مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية المؤقتة. ونأمل أن تساهم الأمم المتحدة بدور أكبر في معالجة الوضع في العراق وإعادة إعمارها، والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه، وحق شعب العراق في تقرير مصيره واختيار حكومته ومستقبله السياسي واستغلال موارده الطبيعية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتابع عن كثب تطورات الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدين سياسة الاغتيالات والحصار التي تنتهجها إسرائيل والتي تتعارض مع القوانين والأعراف الإنسانية والدولية ذات الصلة. وعليه فإننا ندعو اللجنة الرباعية والدول الأخرى الفاعلة إلى التحرك من أجل إعادة إحياء عملية السلام، وإرغام إسرائيل على تنفيذ خارطة الطريق التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥، ووقف الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبتها بالامتناع عن وضع العقبات التي تحول دون تنفيذها، خاصة عمليات القتل

بالطرق السلمية. ودولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقاً من تمسكها بمجملة هذه الثوابت والمبادئ المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، تؤمن بأن الحل لإنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، يكمن في الوسائل السلمية التي تجنب المنطقة المزيد من ويلات الحروب والدمار التي عانت منها شعوبها على مدار العقود الثلاثة الماضية. وعليه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوتها إلى جمهورية إيران الإسلامية إلى إعادة النظر في موقفها، والتجاوب مع مبادئها السلمية التي أعلنتها منذ سنوات، والداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى التي تمت تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. ولا تزال قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ احتلالها من قبل إيران عام ١٩٧١.

وفي هذا السياق، تؤكد مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هنا، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو الحكومة الإيرانية إلى التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الإيجابية لإنهاء الاحتلال الإيراني. كما نأمل في أن تؤدي الاتصالات واللقاءات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية يُرسخ علاقات حسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا، ويعزز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة الهامة.

الشقيقة. ونعبر عن تأييدنا لكافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها للقضاء على الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها. وندعو المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الإرهاب واستئصال أسبابه وأدواته، مؤكداً على أهمية احترام حقوق الإنسان وانتهاج الشفافية والمصارحة المستندة على الاحترام المتبادل بين الدول ومعتقداتها وموروثاتها الثقافية والحضارية، منعاً لنشوء بيئة خصبة تنمو فيها مشاعر الإحباط والكراهية التي يستمد منها الإرهابيون مبرراتهم ودوافعهم.

رغم المؤتمرات العالمية المتعددة، لا سيما مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر تمويل التنمية، التي تهدف إلى معالجة الخلل القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيره على نمو الاقتصاد العالمي، فإن العدد الأكبر من سكان العالم لا يزال يعيش أوضاعاً غير مستقرة وغير إنسانية، تتسم بزيادة الفقر وتفشي الأمراض والأمية نتيجة لاتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية الأمر الذي يدعو إلى التزام الدول المتقدمة النمو بتنفيذ تعهداتها وفقاً للقرارات الدولية.

ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة لا سيما أقل البلدان نمواً، ولا بد من قيام المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والقطاع الخاص بوضع استراتيجيات تهدف إلى توفير الموارد المالية والإنمائية، لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية والفقيرة، ضمن إطار بيئي سليم، وتسهيل دخول التقنيات المتقدمة إليها، وتخفيف أعباء الديون الخارجية عنها، إضافة إلى إزالة القيود الجمركية على التجارة الدولية لإحداث نقلة حقيقية في التجارة العالمية لتعم فوائدها جميع بلدان المجتمع الدولي.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن ننوه بالثقة الكبيرة التي أولاهها المجتمع الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة في

والتدمير المتعمد التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما نطالبها برفع الحصار الجائر عن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والشعب الفلسطيني، وإزالة جدار الفصل، والإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

إن الحل العادل والشامل والدائم لقضية الشرق الأوسط، يتطلب التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية المستندة على مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها قمة بيروت، والتي تشمل المسارين السوري واللبناني والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري ومنطقة مزارع شبعا اللبنانية.

كما يتطلب الأمر إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي؛ من أسلحة الدمار الشامل، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت رقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين الإرهاب بكل صوره وأشكاله. وتطالب بتعبئة كافة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي يلجأ إليها المتطرفون والخارجون عن القانون كأداة لتحقيق أهدافهم التخريبية والقضاء على تلك الظاهرة. وفي هذا السياق، نعبر عن بالغ أسفنا للهجوم الإجرامي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة وسفارة المملكة الأردنية الشقيقة في بغداد، ومسجد الإمام علي (كرم الله وجهه) في النجف، الذي نجم عنه مقتل الإمام محمد باقر الحكيم وعدد من الضحايا الأبرياء. كما نقف إلى جانب الدول التي تعرضت لهجمات إرهابية إجرامية، لا سيما المملكة العربية السعودية

وهو ما يستدعي من المجتمع الدولي وقفة حازمة لمواجهةها من خلال التأكيد مجدداً على التزام الجميع بميثاق الأمم المتحدة، وبالمبادئ النبيلة التي تضمنها وبالعامل معا في إطار توافق دولي في الآراء على تعزيز دور منظماتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإيجاد الحلول للقضايا الدولية العالقة. ونعتقد أن ذلك هو السبيل الأمثل لإيجاد عالم يقوم على مبادئ الحوار والتعاون والتوافق.

إن التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي وإرساء علاقات قائمة على العدل والإنصاف والتوازن، تستوجب أن نعمل معا على أن تبقى منظمة الأمم المتحدة الإطار الذي تتضافر فيه جهودنا من أجل استتباب الأمن والاستقرار، والمصدر للشرعية الدولية التي يجب أن تلتزم بها جميع دولنا دون استثناء، وأن يكون تطبيقها بعيدا عن سياسة المكاييل.

كما أنها تقتضي تطوير أداء الأمم المتحدة وأسلوب عملها في نطاق المبادئ النبيلة التي انبنى عليها ميثاقها، ومن خلال العمل على تعزيز دور هيكلها الرئيسية، وبالخصوص تدعيم دور مجلس الأمن ومصادقته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتفعيل دور الجمعية العامة وتطويره في خدمة قضايا السلم والأمن والتنمية.

ونحن، إذ نشاطر الأمين العام في هذا السياق دعوته الملحة إلى التعجيل بإدخال الإصلاحات اللازمة على المنظمة، نؤكد أن تونس، التي شاركت خلال السنوات الماضية في المداولات المتعلقة بهذه الإصلاحات، مستعدة لمواصلة الإسهام بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الذي أصبح اليوم مؤكداً أكثر من أي وقت مضى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

استضافة الاجتماع السنوي لمحافظة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إمارة دبي، الذي اختتم أعماله في الرابع والعشرين من الشهر الجاري. وقد سعدنا بالمنجزات التي تم تحقيقها في هذا الاجتماع وبما أولاه من اهتمام خاص بقضية التنمية والتعاون لتخفيف أعباء الفقر والمديونية في العالم.

وفي الختام، فإن التحديات الجسام التي يواجهها المجتمع الدولي تعزز اقتناعنا أكثر من أي وقت مضى، بضرورة الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية كمرجعية لحل النزاعات الإقليمية والدولية. ونأمل أن تكفل اجتماعات ومداولات هذه الدورة بالنجاح في تفعيل دور الأمم المتحدة كمنظمة متعددة الأطراف في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحبيب بن يحيى وزير خارجية تونس.

السيد بن يحيى (تونس): يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق، سانت لوسيا، بخالص التهئة بانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، معربا عن الثقة في أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل مهارة واقتدار. كما يسعدنا أن نعبر لسلفكم، السيد يان كافان، عن فائق تقديرنا لإدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

وفي نفس المناسبة، أتوجه بعبارات الشكر والتقدير إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي ما فتى يسعى إلى الحفاظ على دور المنظمة وتطويره وتحقيق أهدافها من أجل إحلال السلم والأمن والتنمية في العالم.

منذ انعقاد دورتنا الأخيرة، تلاحقت التطورات التي زادت من تفاقم أوضاع العالم المتردية أصلا بسبب احتلال الأمن وعدم الاستقرار، وتعدد بؤر التوتر والصراعات، وتفشي الأمراض والفقر والإقصاء في العديد من مناطقها.

وتمشيا مع الطابع الشامل للنهج التونسي، ما انفك فخامة رئيس الجمهورية يدعو إلى مساعدة الدول النامية على النهوض باقتصاداتها من خلال العديد من المبادرات الإقليمية والدولية، مثل المبادرات المتعلقة بمعالجة مسألة المديونية، وخصوصا إعادة جدولة ديون البلدان ذات الدخل المتوسط، وكذلك تمكين البلدان النامية من اكتساب أسباب التقدم العلمي والتكنولوجي، والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لمجتمع المعلومات، فضلا عن إشاعة قيم التضامن والتكافل للقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء، التي توجت بإنشاء صندوق عالمي للتضامن.

إن تونس التي عملت بنجاح على بناء مجتمع آمن ومستقر ومتوازن، ينخرط في حضارة العصر، ويأخذ بأسباب الحداثة، ويجعل من النهوض بالإنسان هدفه الأسمى، تعتقد من منطلق تجربتها الوطنية، أن مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب التي يهدد خطرها مختلف أرجاء العالم، لا يمكن أن تستقيم إذا لم تكن شاملة ومتكاملة، وإذا اقتصر على استخدام الوسائل الأمنية، ولم تأخذ بعين الاعتبار معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نشدد على ضرورة العمل بالاستناد إلى المواثيق الدولية ذات الصلة في بلورة رؤية دولية مشتركة لمكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب.

وفي هذا الإطار، وفي انتظار تحقيق التقدم المرجو على طريق اعتماد آلية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، نوكد دعوة تونس إلى وضع مدونة سلوك بشأن مكافحة الإرهاب، تلتزم بها جميع الدول، وتتضمن المبادئ التي من شأنها أن تشكل توافقا دوليا وقاسما مشتركا في التصدي الجماعي لهذه الظاهرة، على أن يعقد مؤتمر دولي بغرض إعداد هذه المدونة.

إننا نعتقد أن تأزم الأوضاع في العالم يستدعي من المجتمع الدولي اعتماد نهج شامل، متكامل الأبعاد يقوم على الإيمان بالترابط العضوي بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى. إذ لا سبيل في نظرنا إلى ضمان السلم والأمن وإشاعتها في مختلف ربوع الأرض، إلا بتوفير أسباب التنمية لكافة أبنائها. ولا سبيل إلى تحقيق التنمية إلا بتوفير أسباب الأمن والسلم للجميع.

ولا شك أن السعي إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب تكاتف الجهود والتضامن بين جميع أعضاء الأسرة الدولية بقصد العمل معا على إزالة أسباب التوتر والقضاء على الفقر والحرمان اللذين لا يولدان إلا الاضطراب وعدم الاستقرار.

لقد دأبت تونس، منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، على الدعوة إلى تكريس هذا المنهج، وتقدمت على المستويين الإقليمي والدولي بالعديد من المبادرات والمقترحات التي من شأنها بناء أساس لعالم أقدر على تحقيق أهداف السلم والأمن والتنمية وإشاعة قيم الحوار والتسامح والتضامن بين الشعوب.

وفي هذا السياق بالذات، دعا فخامة رئيس الجمهورية التونسية منذ سنة ١٩٨٩، ومن على منبر هذه الجمعية الموقرة، إلى إبرام عقد للسلم والتقدم في إطار الأمم المتحدة، يضم بلدان الشمال والجنوب ويقوم على السلام والعدل وتعزيز سبل التعاون بين كافة دول العالم.

وقد جاءت مبادرات فخامة رئيس الجمهورية ومقترحاته منسجمة منذ ذلك الوقت مع هذه الدعوة ونابعة من حرص تونس ورئيسها على أن يكون إسهام بلدنا فاعلا في معالجة قضايا السلم والأمن والتنمية، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة الإرهاب وطرق مكافحتها أو فيما يخص استحداث آليات لحل النزاعات على الصعيد الإقليمي العربي والأفريقي.

من السنة الحالية، فإنها ستعمل بكل ما في وسعها على أن تكون قمة تونس مناسبة سانحة لبلورة خطة عالمية تسهم في دعم التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي وتعزيز وظيفة الاتصال والمعلومات في خطط التنمية. وإننا على يقين من أن الدول الأعضاء التي اختارت تونس لاستضافتها، ستعمل بكل ما في وسعها من أجل إنجاحها.

وانطلاقاً من إيماننا بدور الرياضة في توثيق عرى الصداقة والتعاون والتقارب بين الشعوب، واعتباراً لأهمية التربية البدنية كأداة لتوطيد أركان السلم وتعزيز التنمية في العالم، قررت تونس عرض مشروع قرار على الجمعية العامة خلال دورتها هذه، يقضي بإعلان سنة ٢٠٠٤ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية في خدمة السلم والتنمية. ونأمل أن يلاقي هذا المشروع الذي حظي بدعم الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمساندة وتأييد واسعين من قبل المجتمع الدولي والهيئات الرياضية العالمية.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من دوامة العنف والتوتر. وقد جاءت خطة خارطة الطريق التي ساندتها تونس لتحجى الأمل في إمكانية استئناف مسيرة السلام، غير أن هذا الأمل سرعان ما اصطدم بمواصلة إسرائيل فرض واقع الاحتلال والحملات العسكرية المستمرة على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إعلانها قرار إبعاد الرئيس ياسر عرفات، رغم ما أبدته السلطة الوطنية الفلسطينية من حرص على الوفاء بالتزاماتها في إطار تلك الخطة. ونحن نعتقد، إزاء هذا الوضع المتردي، أنه ينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة أعضاء اللجنة الرباعية، ألا يسمح بهزيمة إرادة السلام، وهو لذلك مدعو إلى العمل بكل ما في وسعه من أجل الدفع بعملية السلام.

وإن تونس، إذ تؤكد من جديد تمسكها بهذه العملية وحرصها على الإسهام فيها، تشدد على احترام شرعية

إن ما حظيت به مبادرة إنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر من ترحيب دولي واسع يشكل دليلاً على الحاجة إلى هذه الآلية التي تهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر والإقصاء والتهميش، التي يعاني منها العديد من شعوب العالم، وخاصة شعوب قارتنا الأفريقية.

ونحن إذ نجدد الإعراب عن خالص الشكر والامتنان للدول الأعضاء على دعمها، فإننا على يقين من أنها الآن، وقد تم إنشاء الصندوق في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، فأصبح آلية رسمية من آليات الأمم المتحدة، لن تألو جهداً في العمل على التعجيل بتشغيله حتى يشرع في أقرب وقت ممكن في الاضطلاع بمهامه، ويسهم في إنجاز أهداف مؤتمر قمة الألفية.

ومن هذا المنطلق، نهبب بالمجتمع الدولي وجميع الأطراف الفاعلة من المؤسسات الحكومية والخاصة أن تبادر لتعبئة الموارد المالية اللازمة للصندوق إسهاماً منها في تحقيق أهدافه الإنسانية النبيلة. وفي هذا الصدد، أصبح ضرورياً الإسراع بتشكيل اللجنة الرفيعة المستوى المقترح إنشاؤها لتتولى تحديد استراتيجية أنشطة الصندوق العالمي للتضامن وتعبئة ما يحتاجه من موارد.

إن اتساع الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية يقتضي بدوره اتخاذ الخطوات الكفيلة بتمكين جميع بلدان العالم من الاستفادة من الآفاق الرحبة التي تفتحها الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات. وإذ تعي تونس أهمية ذلك، بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي لمجتمع المعلومات، وهي الآن تستعد على قدم وساق لاستضافة هذه القمة في مرحلتها الثانية التي ستعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وبقدر ما تحرص تونس على المساهمة الفعالة في المرحلة الأولى التي ستعقد بجنيف في كانون الأول/ديسمبر

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا شك أن ليبيا الشقيقة ستعود الآن، بعد رفع الحظر عنها، إلى الاضطلاع بدورها كاملا على الصعيدين المغاربي والمتوسطي، مما سيساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتفعيل اتحاد المغرب العربي. بما يتيح للدول المغاربية مزيدا من التكامل والاندماج فيما بينها، وما سيساعد على تعزيز أسباب الأمن والاستقرار والازدهار في المجال المغاربي، والعربي، والأفريقي، والمتوسطي.

وإنه لمن حسن الطالع أن تأتي هذه التسوية في مرحلة تستعد فيها تونس لاستضافة القمة الأولى لحوار ٥ زائد ٥ بين الدول المغاربية والدول الأوروبية الواقعة غربي حوض البحر الأبيض المتوسط، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والتي تنطلق إلى أن تكون محطة بارزة على طريق الشراكة المتضامنة بين بلدان المنطقة، وتكريس قيم الحوار والتسامح والاعتدال بين شعوبها.

وتونس، استنادا إلى إيمانها بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك، وتوطيد دور جامعة الدول العربية في سبيل تحقيق أهدافها النبيلة، ستعمل خلال فترة رئاستها للقمة العربية سنة ٢٠٠٤ على زيادة دعم أواصر التعاون والتضامن والتكامل بين الدول العربية.

لقد جسدت القمة الأفريقية الأخيرة المنعقدة بمابوتو في تموز/يوليه من هذه السنة البداية العملية لإطلاق مسيرة الاتحاد الأفريقي، وإن الاتحاد لعازم على العمل بكل ما في وسعه لتحقيق أهدافه المتمثلة في النهوض بالقارة الأفريقية والتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها، وهو يأمل في أن يحظى بالدعم الدولي الكفيل بمساعدته على ذلك.

وما من شك أن دفع خطة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، التي تطرح رؤية جديدة لشراكة حادة وبناءة مع الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ومع الدول المتقدمة النمو والمؤسسات الأخرى المعنية،

السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادتها التي اختارها الشعب الفلسطيني بمحض إرادته. كما نعتقد أن الوقت قد حان في ظل الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لاعتماد الدعوة التي تقدم بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد زين العابدين بن علي، خلال القمة العربية الطارئة المنعقدة بالقاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، لا سيما وأن هذه الدعوة حظيت بمساندة العديد من الدول.

إن محنة الشعب العراقي المتواصلة تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي مصدر قلق وانشغال بالغين. ونحن، إذ نعرب من جديد عن تمسكنا باستقلال العراق ووحدة أرضه وشعبه، نؤكد ضرورة أن تتضافر جهود المجتمع الدولي، وأن تضطلع الأمم المتحدة بدورها المركزي من أجل استتباب الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق، حتى يتسنى الشروع في إعادة إعمارها وحتى يستعيد ظروف الحياة الطبيعية.

وفي هذا الإطار، تأمل تونس أن تؤدي الخطوات الأولى التي تم اتخاذها، والتي رحب بها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٠ (٢٠٠٣) إلى تمكين الشعب العراقي من استعادة سيادته في أقرب الآجال. وإنما إذ نجد إدانتنا بشدة للاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة ببغداد، نود أن نتوجه بالتحية والتقدير إلى السيد الأمين العام لإصراره، رغم هذه الحادثة الأليمة، على أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة الشعب العراقي على الخروج من محنته.

إن تونس تولي أهمية بالغة لدعم صيغ الاندماج والشراكة داخل التجمعات الإقليمية التي تنتمي إليها. وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن ارتياحنا العميق لتوصل ليبيا الشقيقة وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى تسوية نهائية لقضيي لوكربي و"UTA" بعد أن أوفت ليبيا بجميع التزاماتها في إطار

تصل إلى حاتمة ناجحة تحت قيادته القديرة. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا العظيم للإسهامات الهامة التي قدمها السيد يان كافان خلال الدورة الماضية للجمعية العامة.

في أوائل الشهر الماضي، أصبنا جميعا بصدمة، وتشاطرنا الشعور بالحزن الذي لا حدود له على موت صديقنا العزيز سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام للعراق وزملائه بشكل مأسوي نتيجة التفجير الوحشي لمكاتب الأمم المتحدة في العراق. إن تلك الخسارة لن ننتينا، وبدلا من ذلك، ينبغي أن نواصل، وبشكل متزايد، جهود الأمم المتحدة لمساعدة الشعب العراقي على الحفاظ على الاستقرار وعلى إعادة بناء بلده.

إننا نعيش في عالم مليء بالأحداث ذات الآثار العميقة على مختلف جوانب الحياة الدولية. وهي تشمل الحرب في العراق، وتفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، وانتشار وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، والعنف المتزايد في الشرق الأوسط، واستمرار الهجمات الإرهابية في مختلف أجزاء العالم. وإذ تقترب هذه المشاكل بالفقر، والمرض، والفيضانات، والجفاف والصراعات، لا تنفك تزهق الكثير من الأرواح البريئة. وهذا أمر يدمي قلوبنا، وينبغي ألا نسكت عليه، خاصة وقد دخلت البشرية الألفية الثالثة من الحضارة الإنسانية. ويجب علينا أن نستخدم استخداما كاملا الإنجازات العظيمة التي سجلت في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والتجارة، وأن نتمسك بقيم الحضارة ونخدم التنمية المشتركة والرفاه لكل الأمم.

لا يزال تعزيز السلم والأمن الدوليين ودعم التنمية مهمتنا الأولى. ولا يمكن للأمم أن تركز طاقاتها على مواجهة تحديات التنمية وتحقيق القضاء على الفقر إلا في بيئة من

سيكون رافدا للاتحاد في سعيه إلى تحقيق مطالب الشعوب الأفريقية المشروعة، وفي معالجة مظاهر التهميش التي تعاني منها القارة على مختلف المستويات.

لقد أثر الظرف الاقتصادي العالمي الصعب تأثيرا سلبيا عميقا على اقتصادات البلدان النامية عموما، واقتصادات الدول الأفريقية خصوصا. فلقد أثقل احتدام المنافسة التجارية الدولية، وتفاقم الممارسات الحمائية، وتذبذب أسعار العملات وتزايد أعباء المديونية، كاهل هذه البلدان وأعاق مسيرتها الإنمائية.

وإننا لنؤكد في هذا السياق، على ضرورة توافر الإرادة اللازمة لدى جميع الأطراف الدولية لترجمة الأهداف الإنمائية لقمة الألفية وسلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة المعقدة خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية وقمة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ، من أجل الخروج من هذا الوضع الصعب وإعطاء دفعة جديدة لجهود التنمية.

إن الوضع الصعب الذي يبدو عليه عالمنا اليوم، لا ينبغي أن يجبط عزائمنا ولا يثني إصرارنا على تحقيق ما نصبو إليه جميعا من سلام وأمن واستقرار. فلنتحل بالصبر والأناة وروح المثابرة. ولنعمل من أجل أن تكون منظمنا كما نريدها. ولنجعل من دورتنا هذه نقطة انطلاق جديدة لها حتى تضطلع بدورها بكل فعالية وتستجيب لطموحاتنا المشتركة في التأسيس لعالم أكثر أمنا واستقرارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نغوين داي نيين، وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد نغوين داي نيين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، أود أن أهني بجمهورية السيد جوليان هنت، بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأعتقد أن هذه الدورة سوف

المشتركة. واليوم، تؤثر المشاكل العالمية تأثيراً متزايداً على الأمن والبقاء الإنسانيين. وتفشي "السارس" والإيدز مثالان يوضحان مدى الدمار الذي يمكن أن تحققه تلك المشاكل.

يجب أن نكون ثابتي العزم في حل المشاكل العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، والقضاء على الفقر والوقاية من المرض. وينبغي إيلاء أولوية لبناء أطر التعاون القائمة على شراكات يُعتمد عليها، وعلى الاحترام المتبادل، والمسؤولية المشتركة والتعهد الجاد بالالتزامات. ويجب اتخاذ تدابير عملية فعالة لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والالتزامات المقطوعة في المؤتمرات الدولية المختلفة. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام لإعداد خارطة طريق لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وندعو أيضاً البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء على نحو أفضل بالالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

إن تعددية الأطراف ذات أهمية بالغة لحل المسائل العالمية. والأمم المتحدة، المنظمة العالمية، لا تزال تقوم بدور هام في مجالات السلم والتنمية وفي بناء علاقات دولية صحية؛ وهي لتفي بثقة وتوقعات الأمم، يجب أن تفعل ذلك بمزيد من الفعالية والمنحى العملي. وهذا يتطلب أمماً متحدة ومجلس أمن أقوى وأكثر ديمقراطية، يكفلان التمثيل الأفضل للبلدان النامية والبلدان القادرة على المساهمة مساهمة إيجابية في تحقيق الأهداف المشتركة. وأود أن أؤكد مجدداً تأييد فييت نام لأن تكون اليابان، وألمانيا، والهند والأعضاء القادرون الآخرون من مختلف القارات من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مستقبلاً، بعد إصلاحه.

في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بذل العالم جهودات كبيرة لمكافحة الإرهاب. والرسالة واضحة جداً: يجب إدانة الإرهاب والقضاء عليه من الحضارة

السلم والاستقرار. ولا يمكن إقامة علاقات دولية صحية منصفة إلا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص، مبدأ احترام الاستقلال الوطني والسيادة ووحدة الأراضي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولا يمكن بناء التعاون الإنمائي والعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية إلا إذا شارك الجميع، على قدم المساواة، وعلى أساس المنفعة المتبادلة، وبمساعدة في صالح البلدان النامية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الاتجاهات الأتانية التي تتعارض مع تلك المصلحة. فقد فرضت تدابير حمائية، تشمل تدابير مكافحة الإغراق، لمنع البلدان النامية من دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو. وهذا لا يتعارض مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية فحسب، ولكن أيضاً مع الممارسات الطبيعية للتجارة.

كانت هناك حالة طبق المثال هي القضية الظلمة التي رفعت مؤخرًا ضد بيع فييت نام سمك الصلور (Cat Fish) في سوق الولايات المتحدة. وتكرر نفس القصة في قضية مزارعي القطن في بوركينافاسو، ومرة أخرى في قضية مزارعي الأعشاب الطبية من السكان الأصليين في البرازيل. وهذه الأمثلة ينبغي أن تكون درساً آخر في أن البلدان النامية ستكون دائماً خاسرة في النظام التجاري الدولي الراهن، كما ذكر الأمين العام نفسه مؤخراً. وعلى هذا الأساس، إن الفشل في التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون أمر مؤسف حقاً. ويجب علينا أن نعزز الجهود لإعادة هيكلة الأنظمة التجارية والمالية العالمية لجعلها أكثر ديمقراطية وانفتاحاً، ولتعطي البلدان النامية فرصة أفضل.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية، لا يزال هناك طريق طويل علينا أن نقطعه للوفاء بالاحتياجات والتوقعات

النووية. ونرجو أن تؤدي المفاوضات التي بدأت من خلال مباحثات الأطراف الستة في بيجين في آب/أغسطس الماضي إلى نتيجة مرضية من أجل السلام والاستقرار والتنمية في شبه الجزيرة المذكور، وفي المنطقة، وفي سائر العالم.

وفي منطقتنا، قامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مواجهة التطورات والتحديات المعقدة والسريعة التي تطرأ على الأوضاع الإقليمية بإصدار مبادرات جديدة واتخاذ خطوات عملية لتعزيز التضامن والمرونة والتنمية المنصفة في داخلها، مع زيادة تكتيف علاقاتها بالأصدقاء والشركاء في الخارج. وسوف تضاعف الرابطة في مؤتمر قمتها المرتقب انعقاده وشيكا في أوائل الشهر المقبل في بالي، بإندونيسيا، جهودها المبذولة لتحقيق رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٠، وخطة عمل هانوي، وإعلان هانوي بشأن تضييق الفجوة التنموية توثيقا للتكامل بين بلدان الرابطة

ولا تزال رابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفها رابطة منفتحة على الخارج تعلق أهمية كبرى على توسيع نطاق علاقاتها بالبلدان الأخرى وتعميقها. وسوف تنضم الصين وروسيا والهند إلى معاهدة الرابطة بشأن الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، مما يجعل المعاهدة مدونة للسلوك في العلاقات بين الدول. وبعد اعتماد الرابطة والصين للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي فهما تشرعان الآن في عملية للبحث عن طرق عملية لتنفيذ هذا الإعلان، مساهمة منهما في إرساء الثقة والتعاون في هذا الجزء الهام من العالم. أما في المجال الاقتصادي فتجري الرابطة مناقشات بشأن توثيق الشراكة الاقتصادية، بما في ذلك إمكانية إبرام اتفاق للتجارة الحرة، مع شركائها في الحوار، وهم كثيرون من بينهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند.

الإنسانية. وبما أن هذه المعركة المشتركة قد تكون طويلة وشاقة، يلزم أن نتعاون على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن نتضافر في محاولة لحل المشاكل التي تؤدي إلى الإرهاب، ومن بينها الفقر، والظلم، والاضطهاد.

وتؤيد فييت نام الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح والتسوية السلمية للصراعات، استنادا إلى احترام سيادة الأطراف المعنية ومصالحها المشروعة. ونحن ننادي بوضع حد لعمليات فرض الحظر والجزاءات على البلدان الأخرى، وخاصة الحظر الانفرادي المفروض على كوبا الذي كلف أهلها احتمال آلام لا تحصى.

وتتمثل أكثر المهام إلحاحا في العراق اليوم في السلام والأمن وإعادة الإعمار. وتؤكد فييت نام مجددا دعمها لاستقلال العراق وسيادته. ونرجو أن يستعيد الاستقرار سريعا وأن تشكل حكومة من اختيار أهل العراق في وقت قريب حتى يتسنى لهم التركيز على إعادة إعمار الوطن وتنميته بما يتمشى مع ممارستهم لتقرير المصير. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دورها القيمّ النشط في حل المسألة العراقية وإعادة إعمار البلد. وفي هذا الصدد، قررت فييت نام تقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي.

وتؤكد فييت نام مجددا دعمها المنتظم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ولحقوقه غير القابلة للتصرف. وتدعو الطرفين المعنيين إلى ممارسة ضبط النفس، والمثابرة على التفاوض والإسراع في الخطو على الطريق المؤدي إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للطرفين. فلن يزيد أي عمل انفرادي الحالة المتفجرة بالفعل في هذه المنطقة إلا سوءا.

وتعرب فييت نام عن تأييدها لجهود السلام المبذولة بهدف جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية في غابون.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي في البداية بأن أعرب لرئيس الجمعية العامة جوليان هنت عن تهنئة بلدي، غابون، له على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. والواقع أن لانتخابه قيمة رمزية، بما أن سانت لوسيا قد أصبحت من خلاله، كما قال هو نفسه، أصغر بلد يشغل هذا المنصب السامي على الإطلاق. أليس هذا تصويرا للرسالة العالمية للمنظمة، التي تسلم بالمساواة بين جميع أعضائها، كبارا وصغارا، وبحقوقهم بل وكذلك بمسؤوليتهم المشتركة عن إدارة شؤون العالم؟ إن غابون لتعرب عن تمنياتها له بالتوفيق في إدارته لأعمال هذه الدورة، ونحن نؤكد له تعاوننا الكامل معه. كما تهنيئ السيد يان كافان، سلف السيد هنت في هذا المنصب، على العمل الذي أنجزه. علاوة على ذلك، نتقدم بالشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، على ما يبديه من نكران للذات ومن شجاعة في إدارة دفة المنظمة في هذه الفترة التي يتسم فيها العالم بالاضطراب الشديد.

إن الخطورة البالغة التي تتسم بها الحالة التي يواجهها العالم اليوم لتدفع الأمم المتحدة أحيانا إلى الاضطلاع بالمسؤوليات التي تؤول للدول من حيث المبدأ، حين تعجز هذه الدول عن الوفاء بتلك المسؤوليات.

أثناء تأدية الأمم المتحدة مهمتها الصعبة، فإن سلطتها، لسوء الطالع، كثيرا ما تتعرض للاختبار على نحو مروع وتعرض أرواح موظفيها للخطر. فوفاة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، أحد حاملي شعلة مثل الأمم المتحدة، على هذا النحو المأساوي، ووفاة موظفين آخرين من موظفي الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس

وتتبع فييت نام بشكل منتظم سياسة خارجية تقوم على الاستقلال الوطني، والاعتماد على الذات، والصراحة، والتنوع، وتعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والصداقة والشراكة التي يُعتد بها داخل المجتمع الدولي. وأخذنا بأسباب هذه السياسة، لا تكف فييت نام عن زيادة تعزيز علاقات الود والتعاون بينها وبين البلدان الأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. ونحن الآن نجتهد في الإعداد لانضمام فييت نام في وقت قريب لمنظمة التجارة العالمية. ذلك أن فييت نام ما زالت من أكثر البلدان جاذبية للمستثمرين والسياح، لما يكتشفونه فيها من معدل للنمو الاقتصادي يبلغ ٧ في المائة في السنة تقريبا، ومن جو ملائم وآمن للاستثمار، وشعب مضياف، ومناظر طبيعية جميلة، وغير ذلك من الاكتشافات. وسوف نستضيف في وقت لاحق من هذا العام دورة ألعاب جنوب شرقي آسيا، وهي أكبر الأحداث الرياضية في المنطقة. وبعدها سينعقد مؤتمر قمة الاجتماع الآسيوي الأوروبي في ٢٠٠٤، ويعقبه مؤتمر قمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦. ولدينا ثقة في أننا سنكون أهلا لما يعقد علينا من آمال.

إن تحديات اليوم، قديمها وجديدها، أخذت في الاتسام بطابع العولمة، ومن ثم فهي تتطلب تدابير عالمية ومتعددة الأطراف على نحو أكثر من ذي قبل. ولذا تؤدي الأمم المتحدة دورا هاما في تنسيق الجهود الدولية المبذولة للتصدي بفعالية لتلك التحديات وللعمل من أجل السلام والتنمية. ولا بد في هذا الصدد من إعلاء شأن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وضمان التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ. وستواصل فييت نام من جانبها، بوصفها من الدول الأعضاء المسؤولة ومن الشركاء الذين يعتمد عليهم، إسهامها النشط في هذا المسعى المشترك.

وقد عملت غابون من جانبها بفعالية من أجل حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. وبرهنت على هذا في الآونة الأخيرة مرة أخرى في سان تومي وبرينسيبي، حيث أسهمت المساعي الحميدة للرئيس بونغو وأقرانه الأفارقة، لا سيما رؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، في استعادة النظام الدستوري إلى البلاد.

لسوء الطالع، أن هذه الأحداث السارة تتناقض مع عدم قدرتنا على التحرك بسرعة للتصدي لبعض حالات الأزمات التي تهدد الأمن الجماعي وتتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. واليوم، يجب أن نأخذ على عاتقنا مهمة ذات شقين: أن ندعم وسائلنا الجماعية لمنع نشوب الصراعات، وأن تكون لنا قدرة عندما تفشل هذه الجهود في تحقيق النتائج، على التحرك بسرعة لاحتواء الصراعات المسلحة قبل أن يؤدي تصعيدها إلى كوارث إنسانية جديدة، كما حدث مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا.

لقد أظهرت البلدان الأفريقية في مناسبات عديدة قدرتها على إدارة الأزمات. ولكن شح الموارد البشرية والوسائل اللوجستية المناسبة كثيرا ما يعترض سبيل إرادتها السياسية. ولتيسير نشر قوات لحفظ السلام بسرعة في هذه المناطق، تحت رعاية الأمم المتحدة، ينبغي أن نقيم شراكة بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو التي توفر الدعم اللوجستي.

ونظرا لأن الفقر هو السبب الجذري للعديد من الصراعات، فإن أي جهد لحلها يجب أن يستند إلى السعي إلى إيجاد حلول وافية للمشاكل المتأصلة في التخلف الإنمائي. وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري، وأعيد التأكيد عليه في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، يستند إلى التسليم بأن التمويل من أجل التنمية عنصر هام لأية استراتيجية دولية

تذكيرة مرعبة بمدى هشاشة السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الطبيعة الحساسة لهذه الحالة، يجب أن تستمر أنشطة الأمم المتحدة في العراق للمساعدة على إعمار هذا البلد.

وإذا تجاوزنا العراق، فإن مستقبل منطقة الشرق الأوسط برمتها يجب أن يكون محور كل اهتمامنا. ولا تزال خارطة الطريق، على الرغم من الأخطار التي تتهدد إنفاذها حاليا، الأمل الوحيد لاستعادة السلام بين أطراف الصراع واستعادة التوازن الإقليمي المستدام في الشرق الأوسط. وتحث الغابون الطرفين على إنهاء العنف واستئناف حوارهما.

على الرغم من استمرار بعض بؤر التوتر الساخنة، شهدت الحالة في أفريقيا بصورة عامة تغييرات إيجابية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ابتدأ تنفيذ عملية السلام بإقامة حكومة مؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تتمثل مهمتها الرئيسية في إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة والإعداد للانتخابات.

غني عن البيان أن أمن واستقرار ذلك البلد سيظل متوقفا على أمن واستقرار منطقة البحيرات الكبرى برمتها. ولهذا السبب، ترغب غابون بشدة في اكتمال عملية أروشا في بوروندي. وبعد فترة من التقلب والتباس الأمر، أخذت جمهورية أفريقيا الوسطى تستعيد السلام أيضا، ويعود الفضل في ذلك بصورة خاصة لتدابير التهدئة المحددة التي اتخذتها السلطات الجديدة في ذلك البلد.

ولاستكمال جهود هذه السلطات، قرر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، الذي اجتمع في ليرفيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن يقدم لجمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة مخصصة مقدارها خمسة بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي.

لهذه التحديات. وبوسعنا تحقيق هذا الهدف في إطار الأمم المتحدة، منتدى الحوار والتعاون الرفيع المستوى.

كما شددنا أثناء الدورة السابقة، لكي نحقق ذلك يجب أن نعزز منظمنا، لا سيما باستعادة دور الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ونحن متفوقون على المبدأ. ولذلك، هل لنا أن نستجمع الشجاعة والإرادة للمواءمة بين آرائنا لتحقيق هذا التغيير المثالي وتقوية البعد المتعدد الأطراف لمنظمتنا؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد هالدور أسغريمسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في آيسلندا.

السيد أسغريمسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة للرئيس على انتخابه رئيساً لهذه الجمعية العامة. ودور الرئيس في توفير قيادة شاملة للجمعية دور حاسم، وأنا واثق بأنه سيوجهنا بحكمة في أداء المهام المعقدة التي تنتظرنا.

بعد شهر من الآن، ستجتمع مجموعة من الشباب في جامعة آيسلندا للمشاركة في نموذج مؤتمر للأمم المتحدة. ومن الأمور الجيدة رؤية هذا الحماس بين الشباب مثل الأمم المتحدة - وكذلك وجود رغبة في تجريب الطريقة التي تعمل بها آلية الأمم المتحدة عملياً. ولكنني أتساءل عما إذا كان نموذجهم سيعكس بدقة طريقة عملنا في الأمم المتحدة. وما يشغلي هو أنه إذا نجح هذا النموذج في أن يعكس طريقة عملنا، فهل سيزيد حماسهم أم سيضعفه؟ فإذا هم اتخذوا من الجمعية العامة نموذجاً لهم، أظن أن نموذجهم سيختلف عن النموذج الحقيقي من أكثر من زاوية. فسوف يكون جدول أعمالهم أكثر تحديداً. وقد يركزون على القضايا الأكثر مباشرة وإلحاحاً. ولن يكون لديهم من الوقت متسع للقرارات التي كثيراً ما تتكرر، وغالباً ما تكون أهميتها

للتنمية المستدامة. وانخفاض الاستثمار الدولي الخاص في البلدان النامية قابل لأن يعوق انتعاشها الحقيقي. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من هذه البلدان، لا سيما البلدان التي تعرف بالبلدان المتوسطة الدخل مثل غابون، لا تزال تركز موارد ضخمة لسداد الدين الخارجي. ولا تزال غابون مقتنعة بأنه ما من شيء يمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي في البلدان المعنية سوى استراتيجية شجاعة لتأجيل الدين أو إلغائه.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أصبح مشكلة إنمائية، يستحق اهتمامنا أيضاً. فقد أصبح هذا المرض الآن السبب الرئيسي لوفيات النساء والشباب في أفريقيا. بعبارة أخرى، إن ضحاياه الرئيسيين هم أمل دولنا. ونحن نرحب بحقيقة أن المناقشة العامة الرفيعة المستوى، التي دارت في الأسبوع الماضي في مقر الأمم المتحدة نفسها، أكدت مجدداً على التزام المجتمع الدولي بمكافحة هذا المرض المروع.

ينبغي أن تدفعنا العلة التي يواجهها العالم إلى تحديد الأسباب الهيكلية لهذه العلة وإيجاد أفضل الطرق للتصدي لها. وينطبق هذا بشكل خاص على مكافحة الإرهاب الدولي. وإحدى المراحل الهامة جدا في هذه العملية إنشاء إطار قانوني يساعد على قيام تعاون دولي فعال.

يجب أن نختتم، دون تأخير، المفاوضات المتعلقة باعتماد اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله، بما في ذلك مسألة حصول الجماعات الإرهابية على ترسانات من أسلحة الدمار الشامل.

إن القوى الإيجابية التي تدفع عالمنا نحو قدر أكبر من التكامل والتضامن تتعرض باطراد لأخطار متنامية. ونظراً لأن هذه التحديات الجديدة تأثراً عالمياً، فإننا يجب أن نتصدى لها بصورة جماعية. فالتنسيق الوثيق والتعاون المتعدد الأطراف الفعال هما وحدهما اللذان سيمكناننا من التصدي

إن شبابنا في نموذج الأمم المتحدة الذي ينعقد في الشهر القادم سيكونون في الواقع نموذجاً لمجلس الأمن. وأظن أنهم سيثيرون بعض الأسئلة حول تكوين ذلك الجهاز. وتشعر أيسلندا بعميق القلق حيال التقدم البطيء في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إذ رغم أنه يوفر المحفل المناسب لمواصلة الحوار، في الوقت الراهن، سترحب أيسلندا بأي مبادرات إضافية لتكثيف العملية بشكل أكبر من أجل تسوية مرضية لهذه المسألة الهامة.

لقد سجلت أيسلندا موقفها بشأن إصلاح مجلس الأمن. فمن الجوهرى أن تعكس عضوية المجلس بصورة أفضل كامل أعضاء الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يجب الحفاظ على فعالية المجلس. ويجب اتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة الشفافية في عملية صنع القرارات، من أجل البناء على الخطوات التي اتخذها المجلس بالفعل والتي حظيت بالترحيب.

وتؤيد أيسلندا زيادة عدد مقاعد المجلس الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. والأعضاء الدائمون الجدد يجب أن تكون لهم نفس الحقوق والالتزامات مثل الأعضاء الدائمين الحاليين. ويجب تقييد حق الفيتو وأن يكون هناك التزام ببيان السبب في استخدامه، بما في ذلك السبب الذي من أجله يعتبر العضو الدائم أن مسألة ما ذات أهمية حيوية.

ولأول مرة، تتقدم أيسلندا بالترشيح لعضوية مجلس الأمن لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ونرى أن المشاركة في مجلس الأمن تعبير منطقي عن تصميمنا على الاضطلاع بمسؤولياتنا في إطار الأمم المتحدة والإسهام كعضو نشط في المجتمع الدولي.

إن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها يجب أن يكونا شاغلا أساسيا في كل أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتنفيذ التزامنا فيما يتصل بحقوق المرأة وحقوق الطفل. لقد وقّعت أيسلندا

تاريخية بالدرجة الأولى. ولن يسمحوا بأن تراحم مثل هذه البنود المسائل الأكثر إلحاحا. وقد يتعاملون مع عالم اليوم كما هو، وليس عالم الأمس. وبصراحة، فإنني أشعر بالقلق من أنه كلما كان نموذج الأمم المتحدة الخاص بهم أكثر دقة من الأصل، سواء كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة أو مجلس الأمن، كان من الصعب أن نشرح لهؤلاء المثاليين الشباب مقصدنا وأن نقنعهم بفعاليتنا.

وكما تحدث زميلي الدانمركي بالفعل باسم بلدان الشمال، أود أن أرحب كثيرا بمقترح الأمين العام الداعي لإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لتقديم توصيات حول المسائل التي تتراوح من السلم والأمن إلى إصلاح هيكل الأمم المتحدة. لقد حققت الجمعية العامة إنجازات هائلة تزيد من رصيدها. وهي، كما أكدنا في إعلاننا بشأن الألفية، الهيئة التداولية التمثيلية وصانعة السياسات الرئيسية في الأمم المتحدة. وإنجازات الجمعية العامة في مجال إرساء القواعد الدولية وإنشاء إطار قانوني دولي أمر لا خلاف عليه. وقدرات الجمعية العامة كبيرة ولكنها تحتاج إلى تصحيح، مثلما سيبين الشباب بجرأة من خلال نموذج الأمم المتحدة.

وإذا كنا نعتقد أن الجمعية العامة هي المكان الذي ينبغي أن تجري فيه المداولات، فعلينا أن نضمن أن يسمح جدول الأعمال والإجراءات بأن يجري النقاش والتداول بطريقة تفاعلية. وإذا كنا نعتقد بأنها هي الهيئة الرئيسية لصنع السياسات، فعلينا أن نضمن أنها تطور السياسات، ربما عن طريق وصل المداولات بعملية صنع القرارات بصورة أوثق. فالسياسة بحاجة إلى متابعة؛ وعلينا أن نفعل المزيد فيما يتعلق بالتنفيذ. وسيسهم وفدي بصورة فعالة وبناءة في المداولات القادمة حول إصلاحات الجمعية العامة خلال هذه الدورة.

ويقدر أن حوالي ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة اليوم هم من المدنيين، وأغلبهم من النساء والأطفال. والنساء والفتيات يواجهن صراعات تختلف عن الرجال بسبب مركزهن في المجتمع. ويجب حماية حقوقهن في حالات الصراع المسلح ويجب أن نضمن اضطلاع المرأة بدور مركزي في منع الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يرسى القواعد الأساسية لتحقيق ذلك ويجب أن ينفذ بجميع جوانبه. ودورنا أن نكفل أن تعم فوائد العولمة لجميع البلدان، ولا سيما من خلال التعاون الإنمائي المستهدف. وبينما ستبقى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في بؤرة اهتمامنا فيما يتعلق بتعاوننا الإنمائي الثنائي، ستريد أيضا إسهامنا ومشاركتنا في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، لا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للإسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

ولقد عدت من فوري، مثل كثيرين آخرين، من كانكون حيث أجرينا مناقشات صعبة حول تصحيح قواعد التجارة بحيث تستطيع الدول النامية العمل في مجال أكثر مساواة في التجارة العالمية. وهذا العمل مهم جدا، وعلينا أن ندفعه قدما. ونستطيع بالتصميم أن نتجاوز الأزمة التي واجهناها في كانكون.

وأيسلندا من الدول الجزرية العديدة في العالم التي تتأثر رفاهيتها وتطورها بصورة كبيرة بحالة البيئة البحرية. إن اقتصادنا يرتكز على الحصاد المستدام للموارد البحرية الحية. والقرار ١٤١/٥٧ المتعلق بالمحيطات وقانون البحار والذي اتخذ في دورتنا الأخيرة، ينص على إنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، والذي يشار إليه عادة بالتقييم البحري العالمي وهو مفهوم بادرت أيسلندا بتقديمه في العام ١٩٩٩.

على بروتوكول الأمم المتحدة بشأن منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وسنت تشريعا ضد الاتجار بالبشر. وتعمل أيسلندا لمكافحة الاتجار بالمرأة من خلال حملة مشتركة بالتعاون مع بلدان الشمال الأوروبي الأخرى ودول البلطيق. وستركز الحملة الأيسلندية على التوعية وزيادة الوعي بين الجمهور العام بشأن هذه المسألة.

وعلينا أن ندرك بشكل خاص ما تنطوي عليه التهديدات والسياسات الجديدة من آثار بالنسبة لحقوق الإنسان. وعلينا بالأخص، أن نضمن عدم انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان في جهودنا لمكافحة الإرهاب، وهو ما أكد عليه الأمين العام.

وفي العراق، كانت الأمم المتحدة نفسها مؤخرًا هدفا لهجومين إرهابيين. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب باسم حكومة أيسلندا عن خالص التعازي للأمم المتحدة ولعائلات موظفيها الذين فقدوا أرواحهم، متمنيا للمصابين الشفاء الكامل.

ولا بد للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص أن يعالجا مسألة العراق. وأيسلندا، مع دول أعضاء عديدة أخرى، تسهم في إعادة بناء العراق وستواصل ذلك. إن الوضع هناك يقتضي تسخير كل ما نملك من سعة الحيلة والجهود المتضافرة لتعاون جميع الأطراف في مجلس الأمن لكي نضمن أن ينال شعب العراق المصير الذي يستحقه. وهذا المصير ينبغي أن يشمل السلام والديمقراطية، وتوفير حقوق متساوية وإقامة العدل لكل المواطنين العراقيين.

أما فيما يتعلق بالإرهابيين، فيجب بذل جهود متجددة خلال دورة الجمعية العامة هذه للتوصل إلى اتفاق حول تعريف عالمي للإرهاب. فمن شأن هذا التعريف أن يجعل الكفاح ضد الإرهابيين أكثر فعالية.

للجمعية العامة. إن انتخابه يشعرنا بالارتياح العميق لأنه يمثل أيضا بلدا صغيرا، مثل بلدي، هو سانت لوسيا. وأود أن أعرب عن تقدير بلدي للعمل المثمر والقدرات الفذة للرئيس السابق للجمعية، يان كافان. ونحن نعتز بالتعاون معه.

ولا يسعني أن أبدأ بياني هذا دون أن أذكر الهجمات الآتية على مقر الأمم المتحدة في بغداد والتي سقطت ضحيتها العديد من الضحايا، بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

وبالنيابة عن حكومة وشعب سان مارينو، أنتهز هذه الفرصة لأقدم مرة أخرى خالص التعازي للأمين العام ولأسر الضحايا. علاوة على ذلك، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام على الدور الجوهري الذي تقوم به في العراق خلال هذه الفترة الانتقالية الصعبة بالنسبة للشعب العراقي. ولا يمكن توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا من خلال تحقيق الأمن والاستقرار والاستقلال والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أعرب عن أملنا في أن مجلس الحكم الانتقالي في العراق، الذي رحب به مجلس الأمن ودعمه سيعمل بشكل ناجح كيما يتمتع العراق بالكامل بحقه في تقرير المصير والسيادة وقيم حكومة ديمقراطية وممثلة يعترف بها دوليا، وبممكنها أن تكفل الظروف اللازمة لإعادة إعمار العراق.

ونأمل أيضا أن تتمكن الأمم المتحدة من زيادة تعزيز دورها الإنساني والمدني الفعال لصالح الشعب العراقي من أجل الإسهام في إحياء تلك الدولة من خلال الديمقراطية والتنمية. ونأمل أن جميع البلدان المتعاونة في العراق على تحسين الأمن والنظام، بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية،

وينبغي عقد اجتماع حكومي دولي في العام ٢٠٠٤ للبت في طرائق هذه العملية والتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق بين وكالات الأمم المتحدة. ونأمل مخلصين أن يكون هذا الاجتماع مفيدا في عملية إنشاء التقييم البحري العالمي.

وعلى أن نصوص أنفسنا أما متحدة عملية المنحى، وثنائية ومركزة ومنسقة. وأعتقد بقوة أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون مكانا للكلام بشأن ما نريد أن نفعله فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مكانا وأداة للإنجاز. ولقد أحطنا علما بدعوة الأمين العام لإدخال تغييرات في مؤسستنا بحلول عام ٢٠٠٥.

وهناك آراء متباينة حول الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الأمم المتحدة ولكن أعتقد أن هناك إقرارا عاما بأن الأمم المتحدة كانت، ويجب أن تظل، المحفل الرئيسي الذي تمارس مسؤوليتنا الجماعية من خلاله. وقد أعاد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية التأكيد على إيمانهم بالمنظمة وبميثاقها باعتبارها ركيزتين لا غنى عنهما من أحل وجود عالم أكثر سلما ورفاهية وعدلا. لقد حدد رؤساء الدول والحكومات أولوياتنا لهذا القرن وأكدوا عزمهم على جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق كل هذه الأولويات. ويعود الأمر لنا، نحن الدول الأعضاء، لكي نمكن الأمم المتحدة من تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيورنزو ستولفي، وزير الخارجية والشؤون السياسية في سان مارينو.

السيد ستولفي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): باسم حكومة جمهورية سان مارينو، اسمحوا لي أن أهنئ السيد جوليان هنت على انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين

وعزمها على المساهمة الكاملة في دحره، كما يشهد على ذلك انضمام الجمهورية إلى العديد من الصكوك الدولية للأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية.

وبالمثل، حرصت سان مارينو على متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بحزم، وستواصل رصد الإرهاب على الصعيد الوطني، كما يتضح من تنفيذ المبادئ التوجيهية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجوانب المتصلة بها.

ومما يؤسف له أن الإرهاب، عدا عن كونه يتغذى على التعصب والأصولية، كثيرا ما يتم الربط بينه وبين التخلف والظلم، إذ قد يتحول ضحاياهما، بدورهم، إلى أدوات للعنف والاضطهاد. ولكن الإرهاب يمكن مقاومته أيضا من خلال الدعم الفعال لبرامج التعاون الدولي للتغلب على الفوارق، والفقر، والتمييز، وانتهاك حقوق الأفراد والشعوب، والانعدام الكامل للفرص، وبالتالي اليأس، والقنوط، خاصة في أوساط الشباب، الذين يمثلون مستقبل البشرية.

إن جهودنا الجماعية لتهيئة شروط مؤاتية للحوار والقبول المتبادل يجب ألا تضعف بسبب تزايد العقبات الخطيرة أمام خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، حيث تتعرض المفاوضات والاتفاقات للخطر نتيجة لتجدد أعمال الإرهاب والكراهية والانتقام. ونحن على اقتناع بضرورة ضمان الحق الذي لا يُنازع لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في الحياة بحرية على أرضه، حيث يمكنهما ممارسة سيادتهما الكاملة في أمن وسلام.

إن نجاح عملية العولمة الجارية الآن سيعتمد في نهاية المطاف على تحقيق السلام والتنمية للجميع. وفي إطار التعاون العالمي الفعال، فإن الدور الذي تؤديه سان مارينو وثيق الارتباط بتقليدها في الحرية والاستقلال والديمقراطية.

بعد إسهامها الحاسم في تحرير العراق من نظام الحكم السابق ستتوصل إلى اتفاق مع هذه المنظمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن قيام مجلس الأمن بوضع مشروع قرار جديد نتيجة للمناقشة الحية التي تجري الآن سيكون إنجازا سياسيا ودبلوماسيا رئيسيا. وسيساعد ذلك بالتأكيد على تمهيد الطريق أمام الديمقراطية والتقدم في العراق وتجسيد إرادة العديد من الحكومات المختلفة تحت رعاية الأمم المتحدة.

واتساقا مع تقاليد التضامن التي درجت عليها بلادي، وكما ظهر في السنوات الأخيرة من خلال دعمنا للمشاريع الإنسانية في البوسنة والهرسك وكوسوفو والشرق الأوسط وفي العديد من البلدان الأفريقية، في إطار برامج مخصصة والبعثات الخاصة للأمم المتحدة، يسر بلادي أن تسهم في عملية إعادة إعمار العراق. والمؤتمر القادم المتعلق بإعادة إعمار العراق يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق هذا الهدف.

إن الآثار المأساوية والمؤلمة التي لا تنسى للأحداث التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تمثل أيضا انتشار الإرهاب الدولي وتصعيد الهجمات الإرهابية.

إن لقاءنا اليوم في هذا المحفل الهام دليل واضح على موقف بلدي، كما أن أهمية هذا المحفل تزداد من خلال الطابع العالمي لهذا اللقاء.

إن إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما تقريبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عبّر عن رغبة إجماعية في السلام الدائم والعدالة. وفي اعتقادي أنها مسؤولية المنظمة في بداية الألفية الثالثة أن تعبّر بفعالية عن عزم الدول على تنفيذ ذلك الالتزام الأصلي، وأن تبقى حيويتها الأصلية من خلال الحوار والوساطة والتعاون. وإدراكا منها لذلك، تؤكد سان مارينو من جديد قرارها برفض جميع أشكال الإرهاب،

وأود التذكير بأن سان مارينو كانت أول بلد في أوروبا الغربية يصدق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لأنها تثق بأن هذه المحكمة ستلبي الرغبة الواسعة النطاق في العدالة، وفي وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للذين اترفوا جرائم جسيمة ضد المجتمع الدولي بأسره. وأود أن أعرب عن أطيح التمنيات للمحكمة المؤلفة من قضاة جديرين بالاحترام، وأن أعرب عن الأمل بأن تتمكن الآن من العمل لتحقيق مقاصد العدالة والأمن والسلام التي قامت المحكمة على أساسها. وإننا نثق بأن عمل المحكمة سيكون مثمرا، وأنها ستعمل دائما باستقلالية وتجرد.

إن جميع الأهداف الواردة في إعلان الألفية يمكن تحقيقها إذا تم تقديم ٥٠ بليون دولار إضافية سنويا في شكل مساعدات إنمائية، في الوقت الذي يبلغ حجم الإنفاق العالمي على التسليح ٨٥٠ بليون دولار. ونود أيضا أن نشيد بالإنجازات الإيجابية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تنشر في مناطق عديدة من العالم تعاني من الصراعات. وهذه النتائج ينبغي أن تشجع الحكومات على زيادة دعمها لتلك العمليات، التي تساعد على استتباب السلام الدائم والمستدام وعلى إعادة بناء الديمقراطية وحكم القانون.

إن سان مارينو ستواصل إسهامها في العمل المشترك للقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق، تحث سان مارينو الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية أوتاوا حتى الآن، أن تفعل ذلك.

إن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي تحل في عام ٢٠٠٤ ستكون حافزا إضافيا للتأمل وتحليل الظروف المعيشية للسكان في بلداننا، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال، والمسنين والفئات المستضعفة في مجتمعاتنا. فهذه المجموعات تستحق اهتماما أكبر من المجتمع. ويجب على

وتلك المبادئ التي ميّزت جمهوريتنا طوال ١٧٠٠ عام من تاريخها، ما زالت تلهم سياستها الدولية اليوم.

وفي عام ١٨٥٤ أصبحت سان مارينو أول بلد أوروبي يحظر عقوبة الإعدام. ويعتقد بلدي أن هذه المسألة الهامة والمتصلة بأحداث الساعة، يجب أن تبقى في قمة أولويات الجمعية العامة، حتى إن لم تكن مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

وعلى صعيد حقوق الإنسان، فإن مبدأ التنوع يقتضي القبول بالحالة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، تتابع سان مارينو باهتمام خاص المفاوضات الجارية في إطار الفريق العامل لوضع اتفاقية دولية بشأن حقوق الأشخاص المعاقين.

وما فتئت سان مارينو تولي اهتماما كبيرا لمتابعة المبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللبحث عن استجابات مناسبة لمنع انتشار الأوبئة الجديدة مثل مرض الالتهاب الرئوي الحاد. وكذلك، تتابع سان مارينو باهتمام كبير نشاط الفريق العامل لوضع اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، إيماننا منها بأن استنساخ البشر عمل لا أخلاقي وتطوير لا إنساني ومنحرف للتكنولوجيا الحيوية، وأن هذه الممارسة المقيتة تتنافى مع الكرامة الإنسانية. ولا يمكن فصل الانعكاسات الأخلاقية والمعنوية لهذه المسألة عن المسائل العلمية المجردة. ويحدونا الأمل في أن تستمر الأمم المتحدة في سعيها لحماية الحقوق الأساسية للبشر.

وفي مجال حقوق الإنسان أيضا، وجهت سان مارينو مؤخرا دعوة مفتوحة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لزيارة الجمهورية كلما دعت الضرورة، بغية القيام بولايته على نحو أفضل.

المنظمة، وأن نهيئ الظروف بحكمة لمستقبلنا ونلبي بذلك تطلعات شعوبنا وما تصبو إليه قلوبنا.

وإذ أعرب عن أطيّب تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، وللأمين العام ولجميع موظفي الأمم المتحدة، ولسائر الدول الأعضاء، وأكد للجميع أن سان مارينو ستقف إلى جانبهم في مواجهة كل هذه التحديات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوليداد أليبار بالينثويلا، وزيرة خارجية شيلي.

السيدة أليبار بالينثويلا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أهنيئ السيد هنت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها هذه. وبصفته وزير خارجية سانت لوسيا، العضو في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمكنه أن يعول بشكل خاص على كامل تعاون وفد شيلي.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والأزمة في العراق، والصراع في الشرق الأوسط، والهجوم على الأمم المتحدة في بغداد، تشكل كلها تحديات هائلة للمجتمع الدولي. وإن كانت قد نشأت توترات بسبب الطريقة التي استجينا بها لبعض هذه الأزمات، إلا أن الفرص قد تهيأت أيضاً للعمل المشترك في مجالات جديدة. وعلينا أن نواجه هذه التحديات بمجدية الهدف وجماعية النهج.

ولقد أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء المفاهيم المختلفة للتهديدات الجديدة والقديمة، والحاجة الملحة لتطوير أمني يهدف إلى بناء مصير مشترك. إن الأمم المتحدة سوف تكون ما تريده الدول الأعضاء لها أن تكون. ونجاح هذه المنظمة سيكون نجاحاً لأعضائها، وفشلها لن يكون إلا مسؤولية الدول الأعضاء. ويمكن للأمم المتحدة، بل ويجب عليها، أن تضطلع بدور مركزي في بناء مصير مشترك

المجتمع أن يطور مشاريع فعالة للتعليم والتضامن والدعم الكافي.

وقبل بضعة أيام، استعرضت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل التقرير الأولي لسان مارينو عن تنفيذها لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. والتدابير ذات الصلة المعمول بها الآن، ستستكمل تقريبا بتدابير جديدة لدعم الأسرة.

وتأكيداً لسلامة برنامج الإصلاح الذي بدأه الأمين العام، فإننا نرى ضرورة مواصلة الجهود لإصلاح الجمعية العامة، وهي أكبر محفل تمثيلي في منظماتنا. وينبغي حقا أن تتمتع الجمعية العامة بسلطة أكبر. ونأمل أيضا أن يتسنى التوصل إلى اتفاق حول إصلاح مجلس الأمن، وتؤكد سان مارينو تأييدها لضم عدد أكبر من الأعضاء غير الدائمين إلى مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية.

وأود أن أؤكد من جديد، تقدير بلادي والتزامها بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل بناء عالم يسوده السلام والتضامن والتنمية.

وانطلاقاً من موقفنا هذا، وقّعت صباح هذا اليوم على ثلاثة صكوك دولية هامة، وهي: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، التي اعتمدت مؤخراً في المؤتمر العام السادس والخمسين لمنظمة الصحة العالمية، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

نحن في حاجة إلى مواصلة العمل على المستوى الدولي رغم كل المصاعب والتوترات القائمة، آخذين بعين الاعتبار أن جهودنا المشتركة ضرورية لإيجاد حلول لحالات الطوارئ والشواغل الراهنة. وإننا إذ نطبق التغييرات اللازمة، يمكننا أن نعيد التأكيد على سلامة المبادئ الرئيسية لهذه

في العمل في إطار الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف.

ولا يزال السلم والأمن الدوليان من الشواغل الرئيسية لمنظمتنا. وتضحية ابن البرازيل وأمريكا اللاتينية سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في بغداد، وزملائه، تؤكد مرة أخرى على التزامنا بالعمل من أجل السلام.

لا بد للأمم المتحدة أن تضطلع بدور جوهري أكبر في مستقبل العراق. وعلينا أن نعمل لضمان سرعة استعادة الشعب العراقي لسيادته كيما يستطيع بناء مستقبله بحرية. وشيلي مستعدة لمواصلة العمل في مجلس الأمن بنهج يسمح بإحراز تقدم صوب توافق الآراء المطلوب لتحسين الظروف الأمنية ووضع جدول زمني واضح للانتقال السياسي في ذلك البلد.

ولا بد للأمن أن يضمن للناس حياة خالية من التهديدات. والأمن البشري يبرز بذلك باعتباره سمة مميزة وشرطا مسبقا لعالم بلا خوف. ونحن نشاطر الأمين العام أفكاره بشأن وضع برنامج للأمن المشترك يسمح لنا بالتغلب على الخلافات الناشئة في التعامل مع المخاوف المتزايدة في مجتمعنا العالمي.

لقد هيأت العولمة فرصا جديدة لشعوب العالم، وأوجدت أيضا أوجه خلل نتيجة لعدم المساواة في الحصول على المنافع التي تقدمها. ويجب أن يكون منظور الإنصاف مكوناً أساسياً في برنامج الأمن هذا. فلم تعد استدامة التنمية ممكنة في عالم يتجه إلى العولمة إلا من خلال الإبداع التكنولوجي والنمو الاقتصادي. ويجب أن يستهدف التقدم ضمان تسخير التنمية في خدمة التكامل والرفاه الجماعي.

ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى مشاركة عريضة في المحفل العالمي للتكنولوجيا الحيوية، الذي سيعقد في مدينة

على أساس القيم والمبادئ التي يتشاطرها العالم. لذا، فإن تجديد الأمم المتحدة مهمة ملحة، ولا بد من أداؤها بمنظور أخلاقي وسياسي رفيع، وليس من منطلق بيروقراطي، وهو ما أدى إلى الركود والجدل الفارغ من أي مضمون وإحباط الرغبة في التغيير.

إن الإيمان بحقوق الإنسان، وفقا لميثاقنا، يجب أن يكون قيمة أساسية في كل مجتمع وفي كل ثقافة. ومن الضروري لنا أن نعزز بقوة عالمية تلك القيمة. ونلاحظ مع القلق كيف أن التقدم الذي أحرزته البشرية في تعزيز تلك القيم يقترن بانعكاسات تحبط الشعور الأخلاقي الذي نرغب في أن ننقله إلى المجتمع العالمي.

ويجب أن يظل عمل الأمم المتحدة ضمانا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقوية ثقافة تقود ضمير كل فرد، وكل شعب، وكل أمة. إن الديمقراطية تتمشى مع أهداف هذه المنظمة ومبادئها.

وفي منطقتنا، أحرزنا تقدماً صوب تلقين تلك القيم. فقد توج التزام سانتياغو التاريخي بالديمقراطية لعام ١٩٩١ باعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، واستكمل بإعلان سانتياغو المعني بالديمقراطية والثقة العامة: التزام جديد بالحكم الرشيد في الأمريكتين، الذي اعتمد في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في شيلي في حزيران/يونيه من هذا العام. وفي هذا الصك، أكدنا من جديد على الدور الحيوي للتعاون المتعدد الأطراف في تعزيز الحكم الديمقراطي. وهذا الجهد مثال على الكيفية التي يمكن بها للتعاون الدولي أن يساعد في تعزيز القيمة العالمية للديمقراطية.

إن التزام شيلي بالديمقراطية يتجاوز منطقتنا. فقد اتخذنا مع بلدان أخرى مبادرة مجتمع الديمقراطيات، بهدف تعزيز وتقوية نظام التعايش هذا في شتى أنحاء العالم. ونأمل

آليات تسمح، بمشاركة أكثر نشاطا للبلدان غير الأعضاء في المجلس في إطار الميثاق.

ومن الضروري أيضا أن نشرك الأجهزة الرئيسية عند النظر في قضايا تمس السلم والأمن الدوليين بشكل أكثر فعالية. ويجب أن نفعل ذلك بأسلوب منسق ومن خلال التطبيق الفعال للميثاق، حسبما تنص المادة ١٥ من الميثاق.

ومن الضروري كذلك، أن نشرك بشكل أنشط المنظمات والترتيبات الإقليمية في الجهود المبذولة لصون السلم والأمن من خلال تطبيق الفصل الثامن من الميثاق. وفي منطقة الأمريكتين هيكل مؤسسي وآليات تنسيقية مختلفة يمكن استخدامها للإسهام في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة. وتكتسي تجربة منظمة الدول الأمريكية أهمية في هذا الصدد.

ويجب أن تشرع الجمعية العامة في عملية تنشيط كما تتمكن من أداء دورها بفعالية بوصفها الهيئة التداولية والمعارية والتمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة.

ولدى الجمعية عدد وافر من البنود في جدول أعمالها، وقد اتخذت العديد من القرارات، وأغلبها لم ينفذ بعد، مما يضر بفعالية ومصداقية المنظومة برمتها. ويجب أن تكون لدينا الإرادة السياسية لتنفيذ قراراتنا. وبإيجاز، يجب أن نعزز قدرة الجمعية على تولى القيادة السياسية. ويجب أيضا أن نشجع على وضع خطط إقليمية تيسر التوصل إلى الاتفاقات والتوافق العالمي في الآراء.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في النهوض بالتنمية العادلة من خلال زيادة قدرة المنظمة على التأثير في رسم وتنفيذ السياسات العامة الوطنية والدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ويجب أن تستهدف عملية تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة ترتيب وضع تلك الهيئة. وسيتطلب هذا تبسيط جدول أعماله وأساليب عمله وعضويته، وتعزيز

كونثبيون، شيلي، في آذار/مارس ٢٠٠٤، وإلى أن تساعد نتائجه في زيادة تعزيز التعاون الدولي في واحد من أكثر المجالات الدينامية للعلم والتكنولوجيا.

إن مؤسساتنا السياسية والاقتصادية المتعددة الأطراف أنشئت في فترة تاريخية مختلفة. ويجب أن نظهر قدرتنا على تطويعها بحيث تستجيب بشكل أفضل لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يتمثل شاغلنا الرئيسي اليوم في كيفية التغلب على جمودنا والشروع في عملية التجديد. والطريقة المستخدمة حتى الآن لم تسفر عن النتائج المنشودة. ولذلك، لا بد من استكشاف بدائل جديدة.

إننا نرحب بجملة مبادرات الأمين العام بتشكيل فريق من الشخصيات البارزة لوضع اقتراحات وتقديمها إلى المنظمة. ومن الضروري أن نعالج نقاط الضعف في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلينا أيضا أن نؤمن النظر في المهام الجديدة التي يمكن أن تناط بمجلس الوصاية. ولا بد أن نعزز الحوار بين تلك الهيئات وتوسيعه ليشمل منظمات دولية أخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية. ولكي نمضي قدما في عملية التجديد هذه، لا بد من تمكيننا من الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للميثاق، والتي لم تُستغل بالكامل.

شهد مجلس الأمن مؤخرا فترة حرجة. وقد لمسنا الصعوبة التي واجهها المجلس في الاضطلاع بالمسؤوليات التي ينطها الميثاق لهذه الهيئة الحيوية لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤيد تنشيطه حتى يمكن تحقيق توازن مناسب بين التمثيلية والفعالية.

ويجب أن ينظر الإصلاح في إضافة أعضاء جدد، دائمين وغير دائمين على حد سواء، وأن يشمل ذلك استعراض حق النقض. ويمكن استكمال هذه العملية بإيجاد

في النظام الأمني الدولي، الذي جعلنا نحتاج على الفور إلى زيادة تفعيله.

وواقع أن النظام الأمني الدولي الحالي، الذي أقيم بعد الحرب العالمية الأخيرة - أظهر بوادر بعدم التوافق في المصالح الأمنية الجماعية العالمية لأعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتحديات الجديدة لهذه الألفية رغم أنه منع نشوب صراع عالمي جديد حتى الآن.

ونحن بحاجة ملحة إلى نظام متكامل قادر على التصدي بفعالية للتهديدات الرئيسية لاستقرار الدولي في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، ولاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية؛ وأسلحة الدمار الشامل؛ والصراعات الداخلية، التي لا تزال للأسف، ترهق القارة الأفريقية بشكل خاص؛ والفقر المتفشي؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الإرهاب هو أكبر تهديد مباشر لأمن بلداننا اليوم، وهو ما يمكن تبينه من الهجمات التي قتلت في العامين الماضيين آلاف المدنيين في الولايات المتحدة وروسيا وأفريقيا وآسيا.

أما بالنسبة للصراعات المسلحة، فلا تزال الحالة تتطلب اهتماما عاجلا. ففي خلال العقد الماضي، تضرر نحو ثلث الدول الأفريقية بشكل مباشر أو غير مباشر من جراء الصراعات الداخلية، والتي كلفت حوالي ١٥ بليون دولار سنويا، وتسببت في إزهاق أرواح مئات الآلاف، والتشريد الجماعي للسكان، والجاعة وسوء التغذية، وانتشار الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

انتشار الصراعات في أفريقيا ليس نتيجة للانقسامات الموروثة عن فترة ما بعد الاستعمار والحرب الباردة والخلافات العرقية والدينية فحسب. إنه يرجع أيضا إلى عوامل مثل هشاشة المؤسسات الوطنية، وتهميش القارة

علاقته بمجلس الأمن، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق، من خلال اضطراره بدور في منع واحتواء التهديدات النابعة من المشاكل الاجتماعية.

ويجب أن نحرص على التأكد من أن السعي إلى توافق الآراء لا يحول دون توصل هذا المحفل إلى الاتفاقات الموضوعية اللازمة والمطلوبة لتحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وستواصل شبلي، من الجزء الجنوبي من هذا العالم، الاضطلاع بمسؤوليتها للإسهام في المجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة محفل فريد ولا غنى عنه لبناء عالم يتمتع فيه الجميع بالسلم والتنمية. ويجب أن تستلهم جهود التحديد مبادئها الأساسية بما يسمح للمنظمة، في بناء مصيرنا المشترك، بأن ترقى إلى مستوى تحديات القرن الذي بدأناه للتو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خواو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن استهل بياني بتهنئة السيد جوليان هنت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونتمنى له كل التوفيق في أداء هذه المهمة الصعبة والجليلة.

تتعقد الدورة الحالية في وقت من أكثر أوقات عصرنا اضطرابا. فالأحداث الأخيرة في منطقة الخليج كانت اختبارا قاسيا لقدرة الأمم المتحدة واستعدادها للتصدي بالشكل اللائق للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. لقد قللت آثار هذه الأحداث من تماسك منظمنا العالمية بعض الشيء وأضعفت الثقة بين أعضائها. وكان ثمة قصور

إن إرادة المجتمع الدولي، وبالتأكيد إرادة الشعب العراقي، أن يصبح العراق في أقرب وقت ممكن دولة ديمقراطية قادرة على البقاء ولديها مؤسسات يوافق عليها شعبها، وبلدا يعيش في سلام مع جيرانه.

وينطوي تحقيق هذا الهدف على إنشاء إطار سياسي ومؤسسي تؤدي فيه الأمم المتحدة دورا نشطا، وبخاصة في مجال تهدئة الأوضاع في البلد وتوحيده، وفي الحوار السياسي الداخلي، وفي عملية المصالحة الوطنية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة.

وتأمل أنغولا في أن ييسر التقارب الحالي فيما بين مواقف أعضاء مجلس الأمن بشأن دور الأمم المتحدة في العراق تحقيق تفاهم فيما يتعلق بالعملية الانتقالية بوجه عام ونقل السيادة إلى الشعب العراقي.

وتأسف أنغولا للخسارة في أرواح الأبرياء وللضرر المادي الناجم عن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. ويشكل تفجر أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين الخطر الأكبر على تنفيذ خارطة الطريق للسلام التي يتمثل هدفها النهائي في توقيع اتفاق لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. ونحن نرى أن هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضع نهاية حاسمة لدورة العنف.

وكانت نهاية الصراع المسلح في أنغولا في العام الماضي ونجاح عملية السلام ضمن أكبر الإنجازات السياسية التي شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة. وبتحقيق السلام في أنغولا، أصبحت منطقة جنوب الصحراء، ولأول مرة منذ عدة عقود، منطقة خالية من الصراعات، ويمكن أن تركز مواردها البشرية والمادية الآن على جهود إعادة الإعمار والتنمية.

الأفريقية عن الاقتصاد العالمي، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وما يترتب عليه من انتشار الأسلحة، وضعف مراقبة الحدود الوطنية. ويجب عكس اتجاه هذه الحالة على وجه السرعة، لأنها قد تعرض مستقبل ملايين الأفارقة للخطر، وتزيد من احتمال أن تصبح مناطق معينة في القارة ملاذا حقيقيا للمنظمات الإرهابية.

إن تحسين المؤسسات السياسية والأنظمة الأمنية التابعة للأمم المتحدة هو الأسلوب الأكثر فعالية للتصدي للتهديدات التي تواجهها البشرية. ولذلك، فمن الضروري إنشاء آليات جديدة خارج نطاق المذهب الاستراتيجي التقليدية. وقد دلت الصكوك القانونية الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة والتحالفات الحالية بين الدول على أنها غير كافية للتصدي على نحو ملائم وبالتراضي لهذه التهديدات، خاصة عندما تمثلها كيانات ليست بدول.

وبالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة، فإنها تؤدي دورا مركزيا في إدارة التحديات الحالية والمستقبلية. ولكن هذا غير كاف. ومن الأهمية بمكان أن يؤدي ذلك الدور في إطار أكثر ديمقراطية ومشاركة، لا سيما فيما يتعلق بالقرارات الرئيسية بشأن السلم والأمن الدوليين.

ويشكل العراق وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط بؤر التوتر الرئيسية في العالم اليوم، وتتركز الجهود المشتركة للأمم المتحدة على تلك المنطقة. والخسائر المتواصلة في الأرواح في العراق - حيث معظم القتلى من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم موظفون في الأمم المتحدة، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو - الممثل الخاص الراحل للأمين العام - تذكرونا بضرورة زيادة دعم المجتمع الدولي لكفالة الأمن لشعب العراق، وبناء مؤسسات جديدة والبدء في إعادة إعمار البلد.

ولا يوجد في التاريخ الحديث مثال لدولة، فقيرة أو غنية، تمكنت بعد حرب مدمرة وهدامة كالحرب التي عانت منها أنغولا، من أن تتخلص من العبء الذي خلفته الحرب وأن تنطلق مرة أخرى من دون مساعدة خارجية. وفي أنغولا، ظل الأنغوليون أنفسهم هو الوحيدون الذين يتحملون عبء جهد التنمية هذا، رغم الوعود المتكررة بأن العامل الوحيد الذي يعرقل توريد المساعدات لأغراض إعادة الإعمار هو عدم تهيئة الأوضاع في بلدنا.

ولذلك نحدد نداءنا إلى المجتمع الدولي لمساعدة أنغولا في جهودها من أجل إعادة الإعمار الداخلي. ولتحقيق هذه الغاية، سيقدم وفد بلادي مشروع قرار بشأن المساعدة الدولية وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في أنغولا، يتضمن اقتراحا بعقد مؤتمر دولي للمانحين. ونحن نعول على دعم الجمعية العامة.

وترحب أنغولا أيضا بالتقدم المحرز في مجال السلام والأمن في مناطق أخرى من القارة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان دور أنغولا وشركائها حيويًا في منع حدوث حالة من الفوضى والتفكك في أراضي ذلك البلد الشقيق، الذي نشترك معه في حدود طويلة، وفي إقناع الأطراف بنبذ الحرب واختيار التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض، بديلا عن ذلك.

لقد أظهر الوطنيون الكونغوليون بواور تنم عن نضج كبير في كفاءة نجاح عملية السلام وتحول جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلد قادر على البقاء لا يشكل تهديدا لاستقرار جيرانه في مناطق الحدود.

وستواصل أنغولا الانفتاح من أجل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون التقليدية التي ما فتئت تحافظ عليها مع سلطات الحكومة المؤقتة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

تمر أنغولا اليوم بمرحلة ما بعد الصراع. وهي ملتزمة بمهمة التغلب على العبء الثقيل الذي خلفه صراع دام ٤٠ عاما، وهي تركز على تعزيز العملية الديمقراطية - التي لم تتخل عنها الحكومة قط حتى أثناء فترة الصراع الصعبة - وهي تواصل الآن أداء دورها الشرعي في السياق الإقليمي والدولي.

ونتيجة لوطأة الصراع على الهياكل البشرية والاقتصادية والاجتماعية والمالية للبلد، وبالنظر إلى مظاهر الإحباط الموروثة من ماضينا تحت نير الاستعمار، تعد مرحلة ما بعد الصراع الحالية - التي ستؤدي إلى بناء مجتمع جديد في أنغولا مرحلة صعبة ومؤلمة، وكان هذا عائقا واضحا للاستجابة الفورية للتطلعات المشروعة للمواطنين الأنغوليين.

وتواجه أنغولا تحديات جسيمة، بل إن بعضها لا يُحَد. ومن هذه التحديات الرئيسية إعادة توطين أكثر من ٤ ملايين من المشردين و ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ وإعادة الإدماج الاجتماعي لأكثر من ٨٠.٠٠٠ من العسكريين السابقين وأسراهم، وحل مشكلة الفقر المدقع التي يعاني منها الآن أكثر من نصف السكان الأنغوليين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

في الوقت نفسه، ورغم ندرة الموارد المتاحة، فإننا نعكف على تهيئة الظروف الضرورية لإجراء انتخابات في المستقبل القريب. ورغم المشاكل والتحديات العديدة التي نواجهها، لا تحصل أنغولا على مساعدة تذكر من المجتمع الدولي مقارنة ببلدان أخرى تمر بظروف مشابهة، ويحظى بعضها باستجابة فورية لنداءاتها، حتى وإن كانت تفتقر إلى وجود مؤسسات فعلية. ونتعشم ألا تكون هذه المعاملة نتيجة لأي نوع من التمييز ضد بلدنا.

تأخذ في الحسبان خصوصيات كل بلد، بل أنها تضع الحكومات مرارا وتكرارا في موقف الاختيار بين تلبية الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية أو الوفاء بالاحتياجات الفعلية لشعبها.

وأنغولا يجدها الأمل في أنه، مع إنشاء الاتحاد الأفريقي وبدء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن تخفيف حدة لحالة المأسوية التي تجر القارة الأفريقية نفسها فيها اليوم بتحديد الأولويات وإيلاء اهتمام خاص لمسائل التنمية الاقتصادية العاجلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روي شادرتون - ماتوس، وزير خارجية فترويلا.

السيد شادرتون - ماتوس (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): أبدأ هذا البيان بمشاعر مختلطة - فمن سعادتنا لانتخاب صديقنا جوليان هنت - الوزير في البلد الصديق لنا في منطقة البحر الكاريبي، سانت لوسيا - رئيسا لهذه الهيئة؛ إلى الشعور بالألم، لأن أمتنا المتحدة فقدت أحد أفضل موظفيها، كما فقدته البرازيل، وهو عضو مثالي في أروغ الأنظمة الدبلوماسية في العالم. لقد مات سيرجيو فييرا دي ميلو في سبيل السلام وحقوق الإنسان، وهما قضيتان أضاءتا حياته بصفته دبلوماسيا وبرازيليا.

وهناك نماذج مؤلمة من أزمنة أخرى. فقد فقدنا أنا ليندا، وزيرة الخارجية السويدية، وإبنة أحد البلدان الأكثر ارتباطا بالعدالة الاجتماعية، وهي التي وعت من تقاليد الشمال الأوروبي التقدم الاجتماعي والالتزام بالسلام والديمقراطية. وقبل أعوام، مات سويدي آخر - هو أولاف بالم - رجل السلام والنوايا الحسنة الذي، ودعه العالم بأغنية الشيلية فيوليتا بارا، شكرا للحياة، تحية لكفاحه من أجل المضطهدين والمحرومين والفقراء.

ومع السلطات التي ستنتخب في المستقبل عن طريق انتخابات شعبية شرعية.

ولا يزال هناك طريق مسدود فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية. وتشكل الصعوبات التي تواجه إجراء استفتاء من أجل تقرير مصير الإقليم عائقا أمام البحث عن حل نهائي لهذه المسألة. وأنغولا تحث الأطراف المعنية على إبداء المرونة والسعي للتوصل إلى حل سياسي يمكن شعب ذلك الإقليم من تقرير مصيره بحرية.

واليوم، بينما يتمتع جزء واحد من العالم، لا سيما الدول الصناعية، بثروة كبيرة، ما زال ٤٠ في المائة من الـ ٦٠٠ مليون أفريقي يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي الواقع، ما زالت أفريقيا تظهر أدنى مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل إن تلك المستويات تتجه إلى الأسوأ، بسبب تهميش البلدان الأفريقية في عملية العولمة وفي إطار الاقتصاد العالمي، حيث تبلغ حصتها من التجارة ورأس المال ١ في المائة فقط.

كما أن أفريقيا هي القارة الأقل استفادة من حيث الاستثمار المباشر الأجنبي، إذ تحصل على نسبة ٧ في المائة فقط من الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية. وما فتئ الدين الخارجي يشكل عقبة كبيرة أمام عملية التنمية لأن سداد خدمة الدين وحده استترف الموارد الوطنية المحدودة بالفعل في الدول الأفريقية. وتؤيد أنغولا إلغاء خدمة الدين الخارجي لأقل البلدان نموا، وخاصة بلدان القارة الأفريقية.

ولم تكن التدابير المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي فرضتها مؤسسات بریتون وودز في إطار برنامج التعديل الهيكلي قادرة دوما على مساعدة القارة الأفريقية في التغلب على مشاكلها الاقتصادية الدولية. وفي كثير من الحالات، أدى ذلك إلى نتائج مئيرة للجدل. واستنادا إلى تلك النتائج، فقد أظهرت التجربة أن المؤسسات المالية، في الواقع، قلما

وإثارة الذعر الاقتصادي والإرهاب الإعلامي. والحمد لله على أنها فشلت، وإن كانت قد سببت الكثير من الضرر.

إن أحكام الدستور الذي وافق عليه الشعب في استفتاء عام والذي يوسع قاعدة الديمقراطية في دولة اجتماعية مؤسسة على القانون، ويمثل حقيقة خطة بلدنا للجميع، قد ولدت معارضة عنيفة ومناهضة للديمقراطية. كما أن فتح الطريق إلى ممارسة ديمقراطية المشاركة وإلى اقتصاد حر، لكنه غير فوضوي، وهو اقتصاد يحمي الحريات الخاصة دون الخضوع إلى السوق القوي، قد أثار حفيظة القطاعات أنانية وبلادة جس في بلدنا وفي المجتمع الدولي - وهم الليبراليون الجدد. وعن هذا الموضوع، قال قداسة البابا يوحنا بولس السادس، في منشوره البابوي العام، بشأن تقدم الشعوب، بتاريخ آذار/مارس ١٩٦٧:

”تؤدي هذه الليبرالية الجامحة إلى الديكتاتورية التي شجبتها عن حق بيوس الحادي عشر لأنها تؤدي إلى ”الإمبريالية الدولية للمال“. ولا يمكن للمرء أن يشجب حالات إساءة المعاملة تلك بصورة أقوى من اللازم بالتذكير مرة أخرى بأن المال في خدمة البشرية“.

ويشجع أرباب الأعمال الحرة الذين لا يتحملون أية مخاطر، وتحميهم حكومة متواطئة في ظل سوق أسير، والذين لا ينافسون ويتهربون من دفع الضرائب مؤامرة ضد الحكومة الشرعية في فترويو، بالتحالف مع القطاعات الدولية التي كانت من المستفيدين في الماضي.

والآن، فإن ديمقراطيتنا التي تعرضت للتهديد دون نجاح من قبل بعض أقطاب وسائط الإعلام في فترويو، تدعو أعضاء المجتمع الدولي ليشاهدوا بأم أعينهم قوة المجتمع في فترويو، والحريات المدنية الواسعة المتاحة في بلدنا، بما في ذلك حرية الرأي على أوسع نطاق في نصف الكرة الذي

وفي أوائل الستينيات، مات الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، وهو سويدي أيضا، بينما كان في مهمة سلام، فيما بدا وكأنه حادث، في خضم الاضطراب السياسي المعقد في الكونغو التي كانت تتعرض لهجوم أعدائها في الداخل فضلا عن العوامل الدولية التي كانت تحرم قيادتها السيادية من مقومات الحياة. وقبل ذلك أيضا، سقط الكونت فولك برنادوت - سويدي أيضا - ضحية للإرهاب بينما كان في مهمة سلام للأمم المتحدة في القدس. وحتى قبل ذلك، في نهاية الحرب العالمية الثانية، احتفى دون أثر الدبلوماسي السويدي راؤول والينبرغ، من بودابست، الذي فتح الطريق إلى الحرية لليهود الذين كانت تضطهدهم البربرية النازية.

ويبدو أنه لا شيء قد تغير. فالمظالم الاجتماعية مستمرة إلى الأبد. والصراعات تكرر نفسها. وأنصار التغيير التاريخي إما يتم تصفيتهم جسديا، أو تدميرهم نفسيا. ويجرنا انتهاج طريق العنف إلى الإرهاب والحرب.

وإذ أستلهم قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام، نيابة عن رئيس جمهورية فترويو البوليفارية، هوغو شافيز فرياس، أود أن أؤكد من جديد دعمنا للأمم المتحدة انطلاقا من موقف ناقد لكنه واضح ومتفق تماما مع أسس أهدافها. ونفس هذه القيم تلهمنا في فترويو، البلد الذي يعتز بأنه الأغنى والأكثر ديمقراطية في أمريكا اللاتينية، لكنه البلد الذي بدد فرصه التاريخية المميزة وسقط في عملية من التفسخ العرقي والاجتماعي دفعت بنا إلى حافة الهاوية. ونتيجة لذلك، كان علينا أن نشرع في عملية كبيرة للتحويل نحو السلام والديمقراطية.

وقد لجأت القطاعات المتضررة من عملية التحول الديمقراطي إلى استخدام القوة لتعطيل التزام الأغلبية هذا. ولجأت إلى الانقلاب العسكري وتخريب منشآت النفط

ما بعد الحرب، وتوتر الأوضاع في الشرق الأوسط، ومؤشرات الفقر في العالم المندرة بالخطر، وهذا مشهد يقودنا إلى التفكير العميق ويتطلب منا تعزيز قدرة المنظمة للرد على هذه التحديات.

وتهدف فتزويلا في عملها إلى استعادة تعددية الأطراف وتعزيزها كوسيلة ونموذج لإيجاد عالم أكثر ديمقراطية. فالأحادية ذات لون واحد، وباليلة، وقمعية، ومستبدة، أما تعددية الأطراف فهي متعددة الأطياف، وحيوية ومتسامحة وديمقراطية. ومن هذا المنطلق، تحملنا مسؤولية رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في العام الماضي، ومجموعة الـ ١٥ التي تعقد اجتماع قمة في بلادي في العام القادم. وتلك آليات يعبر العالم النامي من خلالها عن إيمانه بتعددية الأطراف وعن تطلعاته لما فيه خير العالم أجمع والعدالة الاجتماعية الدولية.

إن التطورات التاريخية منذ عام ١٩٤٥ تقتضي أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا. ويجب أن نقوي الجمعية العامة بحكم طبيعتها القائمة على الديمقراطية والمشاركة. ونريد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون محفلا قويا وإن كان قد منع من أن يكون كذلك.

وميثاق الأمم المتحدة لا يمكن تصميمه بحيث يكون مريحا لطرف واحد. والحرب ليست مغامرة رومانسية تنتهي إلى خاتمة سعيدة، وينتصر فيها الأبطال الأقوياء على الأوغاد. فأحيانا، تتحول الحرب إلى شرك مميت، وتؤدي إلى معاناة أشد من تلك التي أرادت نظريا أن تخفف منها. والحرب قد تؤدي أحيانا إلى حروب أخرى، وإلى المزيد من العنف والإرهاب.

إن استخدام الدول للقوة ينبغي ألا تقرر حفة من المنتفعين في ذلك الوقت. ومسؤولية أعضاء المنظمة جماعية، والأمن الدولي الذي نريد أن نحافظ عليه ونضمنه يجب أن

ننتمي إليه. وسنرحب بشهود يأتون إلى فتزويلا لمشاهدة برامج تلفازنا، وقراءة صحفنا، وإجراء المقابلات مع مالكي وسائل الإعلام الخاصة، والاستماع إلى المعلقين ومقدمي الأخبار، كيما يستخلصوا ما يشاءون من استنتاجات. ونريد من هؤلاء أن يتعرفوا على أكبر التهديدات الخفية للديمقراطية، ألا وهي دكتاتورية وسائل الإعلام، وهي مرآة لثقافة العنف وضحالة الأداء.

إن عملية التغيير الاجتماعي في بلادي في ظل السلم والديمقراطية قد عرقلها هجوم وسائل الإعلام وأذناها الغائبين عن الوعي ضد الشرعية. وفي غضون ثلاثة أيام فقط، قامت حكومة الأمر الواقع الزائلة التي شكلها هؤلاء بإلغاء كل المؤسسات الديمقراطية، قبل أن يقوم المواطنون والجنود في الشوارع بإعادة الأمور إلى نصابها. واليوم، فإننا نتطلع إلى السلام والمصالحة بين أبناء فتزويلا. ففي ديمقراطيتنا متسع وأمل للجميع.

ونحن نريد السلام أيضا لشقيقتنا كولومبيا، وفي أيرلندا الشمالية، والبلقان، وبين اليهود والفلسطينيين وفي كل أرجاء العالم. والسلام هو أيضا أمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة اجتماعية، ولن تكون هناك ديمقراطيات مستقرة بدون عدالة اجتماعية؛ والحرية ستكون زائفة بدون عدالة اجتماعية.

إننا نهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته المتوازنة والحازمة للمنظمة في هذه المرحلة الصعبة للغاية التي يمر بها العالم، وعلى الرسالة الحكيمة والمخلصة التي وجهها إلى هذه الجمعية الديمقراطية.

في هذا العام، يخيم على أنشطتنا في الجمعية العامة ظل الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد، حيث فقد الكثيرون من موظفي المنظمة الأوفياء أرواحهم، وتدايعيات

يقترن بنظام تجاري غير منصف، وهو ما يؤدي إلى البطالة والاستغلال وعدم المساواة ويولد شعور بالسخط. إنه نظام يمس الكرامة الإنسانية للبشر. ولم يألف زعماء هذا النظام الكلام عن العدالة الاجتماعية في بياناتهم.

ومن بين المبادرات التي اتخذها رئيس فنزويلا لمكافحة الفقر إنشاء صندوق إنساني دولي والذي اقترحه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبرغ، ومرة أخرى في الجمعية العامة. ويتوخى لهذا الصندوق أن يكون مصدر تمويل متنسق وإبداعي للتمويل بموارد لا ترد وتتأتى نتيجة خفض الإنفاق العسكري، والأموال المصادرة من الاتجار بالمخدرات والفساد. وسيكون الصندوق صيغة فعالة للمساعدة الدولية من أجل تهيئة فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المستبعدة من برامج التمويل التقليدية. وتقديم مقترحات متقاربة يدفعنا إلى التفاؤل في ضوء هذا النوع من المبادرات.

وأختتم بياني باقتباس من أقوال قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في عام ١٩٩٤:

”إن العالم يتوق إلى السلام وهو في حاجة ماسة إلى السلام. ومع ذلك، فإن الحروب، والصراعات، والعنف المتزايد وحالات الاضطراب الاجتماعي والفقر المستوطن أمور ما فتئت تصد الضحايا الأبرياء، وتثير الانقسامات بين الأفراد والشعوب. وأحيانا يبدو السلام وكأنه هدف لا يمكن تحقيقه! وفي مناخ بارد بفعل عدم المبالاة تسممه الكراهية، كيف يمكن للمرء أن يتطلع إلى بزوغ فجر السلام، الذي لا تبشر باقترابه إلا مشاعر التضامن والحب؟“

وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن يركز بها كل أعضاء المنظمة جهودنا لإيجاد الوسائل الضرورية التي ستمكننا من

يكون كذلك. وكلنا نرغب في عالم أفضل للأجيال القادمة، فلم لا نريده لأنفسنا؟ فكلنا شركاء في هذه المسرحية العالمية؛ حيث تبدو قوى الهيمنة قديمة العهد ومستبدة. وهدفنا أن تكون المنظمة أكثر قوة، وعالمية وديمقراطية.

وقبل عام مضى، ندنا في هذه القاعة بالهجمات الإرهابية المقيتة التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفقدنا فيها الآلاف من مواطني الولايات المتحدة وبلدان أخرى. تلك المحرقة المباغثة ربما كانت نتيجة للأصولية الدينية، ولكن ليس من العدل أن نختص باللوم معتنقي عقيدة واحدة بسبب أفعال أقليات متطرفة، لأن ثمة أقليات من معتنقي عقائد أخرى ارتكبت جرائم ضد الإنسانية باسم الرب. إن الإرهاب يدمر حياة البشر، سواء الأبرياء أو المحاربين؛ ويسبب المعاناة للأسر والأصدقاء والشعوب. ولا يوجد إرهاب حسن؛ لا باسم عرق أو قومية؛ ولا باسم العدالة أو الحرية؛ ولا باسم الله.

وقبل أربعة أيام، وباسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أودعت صكوك التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وبالأمس، أقر برلمان فنزويلا اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب باعتبارها قانونا من قوانين الجمهورية. ونأمل أن تستكمل إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية في منظمة الدول الأمريكية في أسرع وقت ممكن.

ومع ذلك، علينا أن نواصل كفاحنا المباشر ضد أشد أنواع الإرهاب انتشارا وتدميرا، أي الفقر والاستبعاد الاجتماعي. إن العالم النامي يعاني من الجوع والفقر والاستبعاد الناتج عن نظام اقتصادي مححف مغلف بممارسات الليبرالية الجديدة القاسية، وباقتصاد العولمة الذي

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): باسم وفد بلادي، أود أن أعرب عن خيبة أمني لما جاء على لسان زميلي مندوب إيران حول مسألة حزر الإمارات الثلاث المحتلة، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبو موسى.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يؤسفها بشدة استمرار الادعاءات الباطلة التي تنتهجها جمهورية إيران الإسلامية، والرامية إلى تغيير الحقائق التاريخية والقانونية والسياسية المرتبطة بمسألة احتلالها لهذه الجزر الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١، إنما تعتبر هذه السياسة الإيرانية غير المتوازنة مخالفة صريحة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والأسس الثابتة التي تنظم العلاقات الدولية ومبادئ حسن الجوار بين الدول. ولذا، يحق لنا أن نتساءل أمام هذا المنبر: لماذا اعتادت جمهورية إيران الإسلامية أن ترفض طوال السنوات الماضية وحتى هذه اللحظة الاستجابة للمبادرات السلمية التي أطلقتها بلادي والداعية إلى إجراء مفاوضات ثنائية جادة ومباشرة على حيثيات هذه القضية لضمان تسويتها العادلة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للاحتكام برأيها القانوني العادل بشأنها، خصوصا وأنا قد أعلننا مرارا، وما زلنا، عن استعدادنا التام للقبول بأي فصل قانوني قد يصدر عن هذه المحكمة إزاء هذه القضية.

إننا نفسر رفض جمهورية إيران المتواصل للقبول بهذه المبادرات السلمية بأنه ضعف للحجة السياسية والقانونية التي تركز عليها لتثبيت احتلالها العسكري الباطل وغير المشروع لجزرنا الثلاث، طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبو موسى. ذلك في الوقت الذي تمتلك فيه بلادي كافة الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمقراطية التي تثبت تبعية هذه الجزر لسيادتها الوطنية.

وعليه، فإننا نأمل مجددا من حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تعيد النظر في سياستها تلك، وأن تستجيب

كفالة السلم والديمقراطية في الداخل وفي المجتمع الدولي، مكرسين أنفسنا لأفضل علاج للعنف، أي العدالة الاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. ومع ذلك، طلب ممثل أن يمارس حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): عصر اليوم، أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بعض المزايم غير المقبولة ضد وحدة أراضي بلدي. ولما كنا سجلنا مرارا وتكرارا موقفنا بشأن هذه المسألة بوضوح في مناسبات سابقة، فلست بحاجة إلى الخوض في تفاصيل.

إن جمهورية إيران الإسلامية تلتزم التزاما تاما بتعهداتها الدولية، وبخاصة تلك المنبثقة عن اتفاق ١٩٧١. ونعتقد اعتقادا قويا أن أي سوء فهم بشأن تفسيره أو تنفيذه، لو وجد، ينبغي معالجته بحسن نية عن طريق آليات يتفق عليها بشكل متبادل من أجل إيجاد حل ودي.

في الوقت نفسه، رحبت حكومة بلدي دائما بالتفاعل وتبادل الآراء بين المسؤولين الإيرانيين ومسؤولي الإمارات العربية المتحدة بشأن المسائل ذات الأهمية والمثيرة للقلق بالنسبة للبلدين. وفي هذا الصدد، يسرنا أن المحادثات قد استمرت، وهي محادثات يمكن للطرفين أن يناقشا فيها المسائل الثنائية والإقليمية وأن يتخذوا عددا من الخطوات الإيجابية لمعالجتها. ونعتقد أن الحوار بين حكومتينا يمكن أن يقوم بدور أكيد في إزالة أية سوء فهم.

بجدية إلى لغة العقل والحكمة التي أظهرتها بلادها من أجل إيجاد التسوية العادلة والشاملة والمنصفة لهذه القضية، وبما يعيد هذه الجزر الثلاث للسيادة الإماراتية، وهو الأمر الذي لو تحقق، من شأنه أن يعزز من أوجه علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدينا وشعبينا، وأيضاً في استتباب الأمن والسلم والاستقرار والنماء في المنطقة برمتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.
